

من كتابات الشهيد خالد احمد زكي ضد  
الانتهازيين اليمينيين في الحزب الشيوعي العراقي  
« في سبيل الحرب الشعبية الطويلة المدى »

بيروت - ٦/٢٨ - ١٩٧١ - العدد ٥٧٣ - السنة الثانية عشرة - العدد ٥٧٣ - BEYROUTH - 28/6/1971 - No 573 - AL-HOURRIAH

القوميون السوريون  
في المعارك المطبعية  
المواقف اليومية  
تفضح  
الخطابة الرنانة

وساطة سلام  
في خدمة المقاومة  
أم حكام الأردن؟

أوضاع العمل  
النقابي  
في المدارس  
الخاصة



مصير الشعب الكردي  
في ظل الحكومات السورية المتعاقبة

الاتفاق مع الأرامكو  
ودور السعودية كشرطة الخليج الغربي

محادثات الجبهة الوطنية الأردنية  
تدخل مرحلتها الحاسمة

## مغرب القمع

في الرابع عشر من حزيران الجاري أي منذ أسبوع بالتحديد بدأت في مراكش، محاكمة سياسية هامة، محاكمة ١٩٣ مغربيا، متهمين بالقيام بمحاولة مسلحة ضد الدولة.

وقد بدأت القضية سياسيا في العام الماضي، وفي اطار ظروف محددة:

— بدأت القضية في مراكش في أواخر سنة ١٩٦٩ حين اغتالست السلطات المغربية لبيب فركاشي (وكان مسؤولا عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في جنوب المغرب) كما اغتالست بعض رفاقه، ثم اعتبرت انهم موقوفين!

أما المرحلة الثانية فقد بدأت في الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٧٠، حين أقامت فرنسا علاقات دبلوماسية جديدة مع المغرب (وكانت هذه العلاقات قد قطعت سنة ١٩٦٧ على أثر قضية بن بركة) — وفي سبيل تكريس الصداقة المستجدة قام وفد دولي بزيارة المغرب، ثم قام الملك الحسن الثاني بزيارة السليباريس — في ٢١ كانون الثاني توجت الصداقة الجديدة بين البلدين.

كيف نفهم هذا الانعطاف في السياسة الفرنسية؟ ان الحكومة الفرنسية خفا من احتكار استقلال المغرب من قبل الولايات المتحدة والمانيا الغربية، قررت ان تقضي الطرف عن قضية بن بركة ومسؤولية الجنرال أوفير في جريمة الاغتيال كما وضحتها التحقيقات.

— أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في أواخر كانون الثاني ١٩٧٠، حين اعتقل البوليس الاسباني في مدريد ستة مناضلين مغربيين ينتمون إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، استجابة لطلب الحكومة المغربية، من بين هؤلاء الستة: محمد عصار الملقب سعيد بنيلة وهو أحد قادة المقاومة المغربية أيام الانتداب وأحد مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وأحمد بن جلون وكان مسؤولا سابقا في اتحاد الطلاب المغربيين الوطني.

وكانت اسبانيا حتى أواخر كانون الثاني ١٩٧٠ تقدم لها للجوء السياسي، لكنها راجعت فجأة ذلك لثلاثة أسباب:

— ضغوط الولايات المتحدة.

— حل النزاعات بين المغرب واسبانيا حول الأراضي.

— وأخيرا استخراج الفوسفات في الربو أورو.

وهكذا، بعد خمسة عشر يوما من اعتقالهم، سلمت الحكومة الاسبانية المناضلين إلى الحكومة المغربية. وخلال سنتي ١٩٧٠ — ١٩٧١ تولت الاغتيالات والاعتقالات.

أما ضمانات العدالة المغربية فلا وجود لها، وقد بينت لنا محاكمات ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ان الطريق قصير في مراكش بين قصص الاتهام والإعدام. هذه المحاكمات كانت كلها من صنع الحكومة المغربية، وقد صرح اليسار الشرعي البرلماني نفسه، ان التصريحات والاعترافات التي نسبت إلى المعتقلين كانت نتيجة التعذيب الوحشي الذي عانى منه هؤلاء.

وقد نشرت احزاب الجبهة الوطنية والاستقلال في ١٨ كانون الثاني ١٩٧١، بيان إلى الصحف، قالت فيه: لم ينج أحد من العذاب حتى خلال التحقيق... هذه هي الشروط التي أدت بالمعتقلين إلى ما سمي « الاعترافات العفوية » والانتفاضة التي ملأت صفحات ملف الادعاء.

ان هدف الملك من وراء ذلك واضح كل الوضوح: ضرب المعارضة الثورية... وتصفية صراع الحركة الثورية المغربية. بحجة ان المغرب يحتاج إلى الأمن والاستقرار لتتلاقى الرسائل الأجنبية وتتهجر.

ويترتب على هذه السياسة عددا من الاجراءات: قمع جماعي مستمر في الداخل، عسكرة النظام الخ... وكلها اجراءات فاشية يلجأ إليها نظام يكاد يختفي.

هذه الفاشية في النظام، بالإضافة إلى قدرة الجماهير المغربية على الصراع والتضحية (مظاهرات ايار ١٩٦٥، الحركة الفلاحية في سبتات)، اضرابات عمال المناجم في جبل عوام، اضرابات الجامعيين والقانونيين، كلها دلائل على هذه القدرة الثورية... كل ذلك يطرح على الثوريين المغربيين قضايا صعبة: الادراك التام بان الخط التحريفي (الشرعي — البرلماني) هو طريق الاستسلام وان الحل الانقلابي مغامر وغير مجد، وان انساعاق القمع، حاليا، عائد إلى عجز القوى التقدمية عن تأطير وتنظيم الحركة الثورية.

ان شعار « الاختيار الثوري في المغرب » (وهو في الوقت نفسه عنوان كتاب لمهدي بن بركة) وأرد اليوم، كما ان قضية تنظيم الحركة الثورية المغربية مطروحة على بساط التنفيذ.

## كلمة

### السياسة المصرية

بعد عام من قبول مشروع روجرز

مع نهاية هذا الأسبوع يكون قد مر عام كامل على قبول مصر لمشروع روجرز، فما هي حصيلة هذه المرحلة من السياسة المصرية وكيف تبدو احتمالاتها الآن؟

١ — كان تمويل وقف إطلاق النار المؤقت إلى هذه الدائمة أول نسيار القبول المصري بالمبادرة الأمريكية. هذا التراجع من سلسلة مراحل قبل أن « يستقر » أخيرا على صيغة مؤامرا ان مصر سوف تنفتح عن اطلاق النار — إلى مدى غير محدد — لكنها تحتفظ بحقها في اتخاذ ما تراه مناسباً على الصعيد العسكري عند أي طارئ. وبهذه الصيغة طوى النظام المصري شعار (حرب الاستنزاف) نهائيا ولم يعد في يده — خصوصا بعد ضرب المقاومة في الأردن — من وسائل الضغط غير اتصاله الديبلوماسية وتكرار تمسكه بالتفسير العربي — السوفييتي للحل السلمي.

٢ — اقترن التراجع العسكري المكشور بتراجع سياسي لا يقل أهمية. فمن الاصرار على وضع جدول زمني لتنفيذ بنود قرار مجلس الأمن كإبلة ومراقبة، انتقلت السياسة المصرية بصورة متزايدة إلى القبول ببمساعدة جزئية المشكلة وتجزئة الحل. هذا الاتجاه بلغ ذروته في المبادرة التي أطلقها أنور السادات في آذار الماضي حين اقترح فتح قناة السويس أمام الملاحة العالمية مقابل انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية للقناة. على أن يشكل ذلك دخلا لاستكمال العمل بخطوات متتابعة.

ورغم ما كان ينطوي عليه موقف الهندسة غير المحددة والقبول بتجزئة الحل من تراجع اساسي، فإن إسرائيل لم تجد فيه ما يبرر مغادرة سياستها المتصلية. وبدا واضحا أن ما تريده حكومة تل أبيب يتجه أولا نحو إعادة تنظيم الوضع العسكري على القناة بحيث يتكسب آلية مستقلة عن مسائل المفاوضات حول الحل السلمي عبر اتفاق منفصل لا تحكيمه أية « شروط سياسية »!

ومن هنا كان مشروع دايان القتال بتخفيض القوات العسكرية لكلا الطرفين أو بانسحابهما معا مسافة ثلاثين كيلومترا داخل حدود كل منهما وبفتح القناة أمام الملاحة الدولية. لذلك لم تلق صيغة السادات لفتح القناة استجابة كاملة من جانب إسرائيل. وقد تركز النصب الإسرائيلي في هذا الشأن على نقطتين: الأولى — رفض مبدأ عبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية للقناة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى داخل سيناء. والثانية — رفض اعتبار فتح القناة خطوة مرتبطة بما يجب أن يعقبها — حسب وجهة النظر المصرية — من تنفيذ متتابع للانسحاب الإسرائيلي ولبنود الأخرى من الحل السلمي.

هذا النصب الإسرائيلي كانت مصر تراهن على مواجهته بضغط امريكي قد يثير بعض التنازلات.

وكانت زيارة روجرز الأخيرة للقاهرة ذروة محاولات مصرية امتدت شهورا طويلة لفتح الولايات المتحدة إلى « تحمل مسؤوليتها في حل أزمة الشرق الأوسط ». لكن الزيارة مضت دون أن تحمل ما يشير إلى إمكان حدوث انقلاب ما في موازين القوى والضغط. وبينما كان محمود رياض يكثف في تصريحه « حقيقة » نتائج مسعى وزير الخارجية الأمريكي « كان محمد حسنين هيكل يعلن في مقالة الاسبوعية صباح الجمعة الماضي ان « فترة اختبار النوايا التي طلبتها الولايات المتحدة الأمريكية قد استوفت حظها من التجربة ووصلت في النهاية إلى طريق مسدود »... وان « مرحلة منفردة من الأزمة بدأت أو توشك أن تبدأ الآن ».

هذا الكلام قد يكون فاتحة حملة دعائية جديدة تنشلها القاهرة على الولايات المتحدة، وتكرر فيها حملات سلفت... لكن الحملة الجديدة — اذا شئت — لن تضع السياسة المصرية خارج دائرة الرهان على الموقف الأمريكي بالتأكيد. فالنظام المصري لا يستطيع الا أن يكرر انتظاره لدور تلعبه واشنطن في تبين النصب الإسرائيلي. وهذه النقطة كانت وما تزال من أبرز نوايا السياسة المصرية في تصورها لحمل « أزمة الشرق الأوسط ». ومن هنا كانت مساعرة هيكل بمحدثه في — مقالة الأخير — عن استنفاد فترة اختبار نوايا واشنطن إلى تحديد اطار « الصراع » معها بقوله: «... ليس بالحرب المسلحة ضدها لانا لا نستطيع... وليس بقطع الحوار معها لان الخصام في العلاقات الدولية هو حصار لاصحابه قبل أن يكون حصارا لمن يوجه اليه... »

وإذا فالسياسة المصرية لا تجد الآن، بعد عام من تبوؤها لمشروع روجرز، غير تكرار رهانها على الحوار مع أمريكا... لكن الحوار لم يتجدد مرة بين القاهرة وواشنطن إلا على قاعدة تنازلات جديدة تقدمها السياسة المصرية. نهل من تنازلات أخرى في الاق؟

يقال أن صيغة حل وسط هي الآن قيد التداول خلف الكواليس الدولية، محورها نقطتان:

١ — أن يسمح لقوات مصرية رمزية من الشرطة فقط بعبور القناة بعد فتحها وانسحاب إسرائيل جزليا.

٢ — أن يصدر عن فتح القناة والانسحاب الجزئي بيان من السكرتير العام للأمم المتحدة أو الدول الكبرى، يصاغ ببيانات عامة على طريقة قرار مجلس الأمن — يسمح لمصر بان تعتبر فتح القناة والانسحاب الجزئي دخلا إلى حل كابل للأزمة، ونسيج

لإسرائيل بالقابل أن ترى في المسألة اتفاقا منفصلا لا علاقة له بجوانب الأزمة الأخرى... وعلى قاعدة هذا البيان ينضوي الأطراف جميعها في البحث عن مخارج لكل المسائل المطروحة والتي قد يستمر تطبيقها سنوات.



# مبادرات الجبهة الوطنية الاردنية تدخل مرحلتها الحاسمة

## الجبهة الوطنية الفلسطينية - الاردنية ومهامها الراهنة

عادت «الشرارة» — لسان حال الجبهة الشعبية الديمقراطية — الى الصدور بعد أن توقفت منذ مجازر ايلول بعد أن أصيبت بنيران «وحدت» كتابها ومطبعتها في عمان .. وفي هذا الأسبوع صدرت «الشرارة» من جديد في أولى أعدادها بعد أن توقفت منذ ايلول . وفي العدد الأول نشر المقال التالي :

علمت «الشرارة» أن المحادثات الجارية منذ اسابيع بين ممثلي مختلف الفصائل والحزب الوطني العاملة في الساحة الاردنية — الفلسطينية بشأن الملتقى للفرق في مشروع اعلان الجبهة والذي كانت قد اعنته لجنة تحضيرية ضمت مندوبين من معظم هذه القوى . ويتنظر أن يسفر هذا الاجتماع الموسع عن اقرار الخطوط الرئيسية لمشروع الميثاق .

وبهذا المناسبة تحدث الجبهة الشعبية الديمقراطية رأياً في « طبيعة الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية ومهامها الراهنة » في الدراسة التي نشرها فيما يلي :

لم تعد قضية بناء الجبهة الوطنية محصورة بإطار المقتضية الأولية بين فصائل المقاومة والقوى الوطنية والتعددية في الأردن . فقد جاءت حملة ايلول ١٩٧١ وما تلاها من مواقف الرجعية الحاكمة في عمان .. لتضع جميع القوى المقاتلة والمتحاربة على غنى نهر الأردن لتسليم للضرورة المباشرة والراهنة للجبهة الوطنية . وبدأت الوقت يسود الآن موقفاً متناقضاً من

هذه الجبهة :

الاول يؤدي الى ولادتها مينة ، عاجزة عن التفاوض بمهامها الوطنية الديمقراطية والقومية في المرحلة الراهنة ، وقد تمثل هذا الموقف بما اعتلته « جريدة فتح » — تشكل لجنة تحضيرية للجبهة لا علم للقوى صاحبة العلاقة بها ، ثم فلا الاعلان وبالتحديد بتاريخ ١٥ ايار اذاعة بيان باسم « اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية الاردنية » ؟! ومثل هذا الاتجاه يمسح منذ البداية إمكانية بناء جبهة وطنية مناضلة وجامعة ، ويجعل هذه القضية المصرية في المرحلة الراهنة الى مجرد « شعارات واعلانات وبيانات في المواسم والمناسبات » واستمرار هذا الموقف يؤدي الى افراغ العمل من أجل بناء الجبهة من مضمونها الحقيقي وتصبح مجرد شعار ملق بالهواء تدق طبوله الفارغة «بالناسبات وحسب الحاجة» . والثاني يناضل من أجل جبهة وطنية حقيقية ، تنتظم فيها جميع القوى المقاتلة والمتحاربة على اعداد الساحة الفلسطينية — الاردنية ، وبالفصوص القوي . ويتنظر أن يسفر هذا الاجتماع بين فلسطيني واردني ، غذائسي وجندي .

— ان الضفة الشرقية تشكل القاعدة الأساسية لحركة المقاومة ضد العدو القومي الصهيوني — الاردني ، ولكن المقاومة ادارت ظهرها بوضوح للقضايا الوطنية والديمقراطية لإنهاء الضفة الشرقية بل انخضت بعض فصائلها بشكل كامل ( فتح ) والجيش الاخر بشكل جزئي ( الطالع ، الشعبية ، وحتى الميقاتية ) ، وبجرات متفاوتة في سياسة اقلية فلسطينية ، مما مكن الرجعية الصليبة من استغلال هذه الفزعة بتضييق زرع التقصام في جسم المجتمع وزرع ونفخة الفزعة الاقلية الشرق الاردنية . وكل ذلك يفرغ على المقاومة تصحيح هذه السياسة الخاطئة لتكديس وحدة الشعب اولا

وتقطع الطريق على الرجعية ثانياً . — ان الرجعية الحاكمة رفضت منذ ٥ حزيران ٦٧ وقبله ، الخساع القاتلي الثاني ( مع المقاومة والحركة الوطنية ) لصالح التناقص الرئيسي ( مع العدو الصهيوني — الابريالي ) وعملت بكل وسائل القمع والخداع السياسي الموي على تحويل التناقض الثاني الى تناقض اساسي ، وباتت التي شئ خمس حالات تطويق وايداع على المقاومة بلغت ثلثيها في ايلول ، ولا زالت حملة الابادة جارية حتى الآن . وبهذا أصبح واضحاً أن الرجعية ترفض الانفتاح على شعبنا في مواصلة كفاحه المسلح والديمقراطي المائل والشرع ضد العدو القومي ( الصهيوني الابريالي ) . كما انها تريد خلق المقاومة ونزع السلاح من يد الشعب ، حتى تندفع على طريق تسوية تالية استسلامية مع اسرائيل كما صرح بذلك الملك حسين اكثر من مرة باستعداده لفتح صلب مع العدو بنضن تحويل القسم واختال تحديات على العدو لصالح اسرائيل وكما صرح بذلك رئيس وزرائه التسل . ومن أجل كل هذا فإن الرجعية تريد فرض نفسها ناطقة وحيدة بلسان شعب فلسطين وحتى يصبح هذا كذا ( يجب بنظرها ايداع المقاومة ونزع سلاح الشعب ) .

— تقدم الجليل الوطني لإنهاء الضفة الشرقية من الانفصام حول الرجعية ، والجليل الوطني لإنهاء شعبنا الفلسطيني من الازدواج نحو اي حل يريعه من المذاب البيوي والتاريخي على يد حكم الملك حسين وبالتالي قطع الطريق على الحل الاستراتيجي الذي تركض نموه الرجعية في عمان ، وقطع الطريق على محاولات ارقام شعبنا على المشاركة بالانسوية السياسية والتنازل عن جزء من ارضه لاسرائيل ضمن « للحل » من حكم القمع والارهاب في عمان .

ان هذا كله يفرغ بناء جبهة وطنية موحدة ( فلسطينية — اردنية ) تضم جميع القوى المقاتلة والمتحاربة على اعداد ضفتي نهر الأردن ، تطرح هذه الجبهة برنامجاً مشتركاً يتناول قضايا التحرر الوطني الديمقراطي لإنهاء الضفة الشرقية وقضايا شعب فلسطين في المرحلة الراهنة . ان هذا البرنامج يفرض بالضرورة ان يتضمن الملاحج الاساسية التالية :

— القفال من أجل حكم وطني في الأردن معال للرجعية والابريالية والصهيونية ، وحليف ثابت للمقاومة يرفض الحلول الاستسلامية لتقصية الفلسطينية ، ويصل على تحية طاقات البلاد وتوسع الشعب وتديريته للوقوف بوجهها وتحاليل الغزو الصهيوني للضفة الشرقية ، ويصل على اعياد الجبهة الشرقية ، وينتد سياسة

# فلاحو عكار يطالبون الاتحاد العمالي العام

## تأييدهم في معركتهم ضد «البكوات»



اللازمة . وتفتتح لجان الفلاحين والممال الزراعيين في سهل عكار هذه الخامسة لدعوة كل الهيئات المهنية والفئات الوطنية والديمقراطية الى مساندة اهالي عكار في نضالهم من أجل مطالبهم

والقصف ، لا يزال سبعة فلاحين قابعين في سجون الدولة . وهم محمود هاشم كريدي . محمد سعيد جاسم كريدي . عبد الكريم كريدي . خضر محمد الطمش . خضر ابراهيم خفيضة . يوسف حسن صادة . ومحمود عمل . رداً على كل هذه التعديلات واحقاقا لحقوق فلاحي عكار المشروعة ، اجتمعت لجان الفلاحين والممال الزراعيين في سهل عكار على المطالبة بما يلي :

- ١ - استصدار قانون يمنع تهجير الفلاح .
  - ٢ - اجبار المالكين على اعطائنا سندات اجار مقابل الاجارات التي ندفعها لهم .
  - ٣ - ابطال جميع الدعاوى والملاحقات والتراجع عن المحاكمات .
  - ٤ - الترخيص باتشاء نقابة للمال الزراعيين في سهل عكار .
  - ٥ - الترخيص باتشاء اتحاد للفلاحين في عكار .
- وقد طلينا من قادة الاتحاد العمالي العام ان يقفوا الى جانبنا ، ويسدروا بياناً علنياً بتأييد مطالبنا ولينضفوا الاجراءات الصليبة الماسية لحكم الصليبة الحاكمة . كما وجهنا دعوة لاختصاص قادة الاتحاد العمالي لزيارة سهل عكار والإطلاع بأنفسهم على الوضع . وقد قبل القادة قادة الاتحاد العمالي الدعوة على ان يحدد موعداً في القريب العاجل ، كما وعدوا بدرسي مسألة عكار في الاجتماع المقبل لقيادة الاتحاد واتخاذ الاجراءات

# شروط نجاح إضراب مياوي الهاتق

## توسيع الاضراب لانتخاب المندوبين

### الاتصال بمياوي الدولة لاتخاذ موقف موحد

ما زال اضراب مياوي وبعض موظفي الهاتف مستمراً منذ ثلاثة أسابيع لتحقيق ثلاثة مطالب هي: التثبيت ، رفع سلم الرواتب من ١٧٠ ليرة الى ٢٠٥ ليرات ، اعطاء درجات للمبتئين في عام ١٩٦٥ .

هذه المطالب تطلت عبيدة متباعدة المراكز ومختلفة الاعمال وتباين علاقتها بالادارة . والفريسون ليسوا جميعاً من المياويين ، فالقوة الرئيسية في الاضراب تمثل قسي العاملين وعددهم ٣٠٠ بشرط عليين مدير واحد ، بينما تضم علاقة الفتيين المخرطين في مراكز الهاتف القاطن الاخرى من الاصل البيوي المباشر ببيروت يعملهم عرضة للتهديد من قبل رؤسائهم كما حصل في صيدا وبنبر حسن . ان تبعثر المياويين الذين تشملهم هذه المطالب وتنوع الحالات يفرض تنظيماً دقيقاً وصارماً يفرض تخطيطاً محكماً لمواجهة كافة الانحيازات من قبل القوى الفعلية للمضربين . ان بعدد من الاذنين يتناقص عددهم مع عدد المضربين في كل قسم ومركز . الا ان الوضع الحالي تنظيم الاضراب يختلف عن ذلك ان ينصر هذا التمثل بعدد من المندوبين عن اقسام بيروت ، فضلاً عن أنه لا توجد قوائم رسمية للندوب بحيث يعثر اكثر من مندوب الى اللجنة القيادية للاضراب دون ان تكون له أية صفة تمثيلية ، كما ان اللجنة القيادية تفتقر في تشكيل لجان الدعاية والمالية والاتصال بالقاطن ، وحينما تشكلت لم تمارس عملها ، وحينما مارست

# تنازل صندوق الضمان أمام ضغوط الصناعيين

## ضربة اخرى لصالح الطبقة العاملة اللبنانية

باللغة الاتوى ، اي للصناعيين ، على حساب فئة راسمالية ضئيلة — الخريجين — من جهة ، وعلى حساب الطبقة العاملة نفسها من جهة اخرى . ان التأثير المباشر لهذا القرار على زيادة احتمال وقوع صندوق الضمان في عجز مالي تجعل الطبقة العاملة . بحكم القانون .. نصياً كبيراً في المشاركة في توبيخه . الا ان الاضرار الابدع هي الاكثر خطورة .

قرار مجلس ادارة الضمان حتى ولو اقتصر على الصناعيين — والدلال تنسبر الى ان النية تتجه لتضييقه على قطاعات اخرى تستخدم ايد عاملة عربية بكثرة ، يعني تضييق كافة جديد قوة عمل العمال السوريين والفلسطينيين بنسبة مخزعة تبلغ ٨ بالمئة . النتيجة الضعيفة لذلك هي انضواء صندوق الضمان لاعداد متزايدة من العمال اللبنانيين واحلال عمال عرب محلهم . مغزى ذلك ان زيادة استغلال الايدي العاملة العربية ، وسكوت القيادات النقابية عن ذلك يعني بالدرجة الاولى توبيخ عربية — ان اوضاع العمال اللبنانيين — تعرضهم للبطالة — واضعاف تونهم على الضغط عن طريق التثويبج

هذا من جهة التنظيم ، اما من حيث الممارسة فإن المضربين يعملون أفكاراً جزلاً غير متحصنين لاشراك الفتيين والبرقيات وغير ابيين لاشراك البريد كما يرفضون اشراك الفتيين خريجي الصناع . وهناك فكرة قاتلة نظيرها الوزارة وهي « عدم تغيير المهنة لانا اذا كبرت لا نصيب » ، وهذا يعني عدم توسيع نطاق الاضراب وعدم الاتصال بمياوي الدولة الاخرين لان اضراباً خاصة بوجود ١٨٦٦٩ مليون واجبر ومتعاقب في أجهزة الدولة ، وان التثبيت في وزارة واحدة سيجبر الدولة على التثبيت في كافة الموزرات وهذا لا لا يردده الحكومة . هذا من ناحية وجهة الاضراب ، اما من ناحية الممارسة العملية فإن سياسة الاعتصام في مقر الاهياد القاطن الاخرى من الاصل البيوي ان المضربين اخذوا اخيراً بتجميعهم لدة ساعتين امام الدرج الرئيسي للموازاة لينعزلوا الخول ما دفعهم للشرطة لابعادهم ، كذلك حاولوا القيام بمسيرة بعد عودتهم الى مقر الاعتصام تعرضت لهم الشرطة وهصرتهم في اقصر طريق ، وقامت قوى الأمن بتهديد المضربين بتهامهم باستماتة بقتلهم . ان هذا الاعتصام ، بعد الظاهرة ، يدل على ان تكرار المسيرات هو الوسيلة الفعالة لإجبار الدولة على الاهتمام بالمطالب ، وكذلك الاعتصام في مراكز العمل التي ما زال الجيش يحتلها لتأمين العمل . اما شروط نجاح اضراب بطرح مطلب التثبيت فهي تنظيم مباحثات وانتخاب مندوبين نسبة لعدد المضربين والاتصال بجميع المياويين والاجراء اعلان اضراب موحده .

# «البكوات» يواصلون تعديلاتهم واستفادتهم

## دولة البكوات تستمر في اعتقال المندوبين المناضلين

بمساعدة السلطة على « خضري » الفلاحين ، مما اضطره الى ترك عمله . وهكذا ينسب لـ « خضري » البكوات الافراد في توزيع المياه حسب مشيئة البكوات وقطعها عن اي فلاح لا ينصاع لسلطتهم ولا يتأمر بأوامرهم منزعاً بشئ الاذار .

في الوقت ذاته ، لا زال عدد من الفلاحين المناضلين معتقلاً في سجون دولة البكوات منذ سبعة اشهر دون ان يقبوا للمحاكمة . وهم محمود جاسم كريدي ، عبد الكريم كريدي ، خضر محمد الطمش ، يوسف حسن صادة ومحمود العمل .

لكن بكوات قرية تل حبيزة خالقوا المادة هذا العام . نعيد استخدام الصراع بينهم وبين الفلاحين حول عدة أمور ، كان اخرها طرد الفلاح يافى

السعيد من بيته ، مارسوا ضغوطهم بمساعدة السلطة على « خضري » الفلاحين ، مما اضطره الى ترك عمله . وهكذا ينسب لـ « خضري » البكوات الافراد في توزيع المياه حسب مشيئة البكوات وقطعها عن اي فلاح لا ينصاع لسلطتهم ولا يتأمر بأوامرهم منزعاً بشئ الاذار .

لكن بكوات قرية تل حبيزة خالقوا المادة هذا العام . نعيد استخدام الصراع بينهم وبين الفلاحين حول عدة أمور ، كان اخرها طرد الفلاح يافى

صاحب الإنجاز	محسن إبراهيم
مدير الإدارة	ياسر نعيمه
مدير التحرير	حسن فخر



بعد تراجع ٢٥ آيار : تسوية المصارف

## القيادات النقابية الانتهازية تقبل بتكريس الصرف الكيفي



نقابة موظفي المصارف

شكل تراجع الاتحاد العام عن اضراب ٢٥ آيار ، نقطة انعطاف في علاقات الحركة النقابية بأرباب العمل والدولة ، نقابة الموظفين العماليين ، التي سبقت موعد الاضراب ، اعقبها مباشرة بعد كسره ، تراجع عمالي وهجمة مضادة من الرأسماليين على جبهة العمال .

شكل تراجع الاتحاد العام عن اضراب ٢٥ آيار ، نقطة انعطاف في علاقات الحركة النقابية بأرباب العمل والدولة ، نقابة الموظفين العماليين ، التي سبقت موعد الاضراب ، اعقبها مباشرة بعد كسره ، تراجع عمالي وهجمة مضادة من الرأسماليين على جبهة العمال .

حول هذه الواقعة الحولية التي نقا المين ، تختلف الآراء وتتأقش بين الذين يرون أن الطيقة الماملة خرجت بنصرة من جولة ٢٥ آيار ، والذين يفتيرون هذه الجولة الفاسرة ، حلقة أولى من سلسلة تراجعيات القيادات النقابية وهندرها المتابع للمصالح العمالية . بعبارة أخرى ، يدور الخلاف حول تحديد الطرف الراهن بعد ٢٥ آيار من منظار تضاللات الحقيقة العمالية .

وإذا شقنا أن لا يكون النقاش كلاميها مجردا ، علينا أن نعود إلى مجرى الوقائع الحسنية لن لا حقيقة خارج سياقتها .

قبل موعد تنفيذ الاضراب بإيام معطودة ، ليست الحكومة عدم جنية قيادة الاتحاد العام في اعلان الاضراب العام فافترت في اهدد اجتماعاتها مشروع قانون جديد للبيصارات هالفتت فيه على ارتفاع بدلات الاجيرات الجديدة ورفعت من قيمة بدلات الاجيرات القديمة ، انر ذلك اطلقت قيادة الاتحاد تصريعات عنترية اعبرت فيها هذا التديسر استفزازا مباشرا لها ونماديا في الاستهتار بها وبالطالب العمالية ( مطلب تنفيذ الاجارات بنسبة ٢٥ بالمائة ) ، واعلنت من تصبيها القهالي على اعلان الاضراب في موقعه المحدد .

بعد يومين فقط ، تابعت القيادة الانتهازية مفاوضاتها مع ارباب العمل والدولة ، وبذلت محاولاتها هيئلة لاستجداء ولو وعد لفتي من المسؤولين يحفظ لها ماء وجهها امام العمال اذا ملقت الاضراب ، ولكن الحكومة ، لسم تصدق على هذه القيادة الانتهازية ، لا يتطلب بسيط ولا حتى بوعد لفتي .

رغم ذلك ، ملقت هذه القيادة الانتهازية الاضراب دون أن تقدم أي مبرر جدي للعمال ، سوى الادعاء بأنها ستتابع المفاوضات بمعد التخليق لتعقيق زيادة على الاجور بنسبة ٥ في المئة وربع الحد الأدنى إلى ١٨٥ ليرة ، وهي التي ثلثت طويلا بأن ارتفاع الاسعار يتراوح بين ٢٠ و ١٠٠ بالمائة (الاس الهير ) . بالرغم من أن مطلب إلغاء التسريع

وإذا كانت قيادة اتحاد النقابات المتحدة تد اعترت اضراب موظفي المصارف شيئا من اهتمامها ، فإن لك يعود بشكل اساسي لكون قطاع المصارف بشكل القاعدة الانتهازية لفريال خوري رئيس الاتحاد العمالي العام ، وبالتالي فإن اعتزاز مواقفه في قطاع المصارف بسيط وبالضرورة إلى ضياغ مركزه كرئيس للاتحاد ، وضياغ كل الانتخابات الترتيعليه. رغم لك لم تستطع نقابة موظفي المصارف ان تحقق لامضاتها المشرين مطلبهم بالمصادف الصرف ، واضطرت في النهاية للركوع امام ارادة ارباب العمل . ان خيانات القيادات النقابية للمضاييا العمالية ، لا حل لها في اطار العمل القوي للاتحاد العام ، وعندما

توهم « الاخبار » بأن الاتحاد العام هو قمة الوحدة النقابية والحركة العمالية ، التي تزداد قوة ورسوخا وفعالية ... فإن الجواب على هذا المنطق الانتهازي هو النقيض تماما :

## المعركة ضدّ تجار الدواء الكميات المجانية عنصر أساسي في ارباح المستوردين



جورج ابو عضل

لقد حاولت « الحرية » في العدد السابق وضع مشكلة الدواء في اطارها الصحيح ، مبينة حدود فعالية أي قرار بتخفيض اسعار الادوية لا يتعرض لربح الصيدلي ( أي بخفض لا يزيد على ٢ بالمائة ) . وقدرة شركات الادوية على الامتناع عن تسليم الادوية لصندوق الضمان اذا ما استمر في بيعها بأسعار مخفضة ، مما يجعل تعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان ( الذي يخول للضمان استيراد الادوية للمؤسسات العامة ) غير ذي فعالية .

ان شركات الادوية الاجبريالية — التي يتعبد عليها لبنان في استهلاكه المحلي وفي دوره كوسيط في المنطقة — تفرض اسعارا عالية مرتفعة ، معتمدة في مضاربة بعضها على الاساليب التالية :  
اولا : الاستعجار التتالي : اذ يصف الاطباء ، خريجو الجامعات الفرنسية ، الادوية الفرنسية ، ويصف خريجو الجامعات الاميركية الادوية الاميركية .  
ثانيا : نفوذ الدولة المصدرة .  
ثالثا : رشوة الاطباء وغراقتهم بالمالجج .  
رابعا : اعطاء ارباح غاشقة غير مشروعة للوسطاء المستوردين فينقسم هؤلاء هذه الارباح الغاشقة مع الوسطاء الاخرين ( الموزعين والصيدلة ) . وسوف نترك

اسم الدواء	اسم المورد	سعر المبيع ل.ل.	سعر ربح الصيدلة والمستودعات الكلية المجانية على كل قطعة ( ربح فيسر مشروع )
تيرالين	مستودع ادوية انجلويلو	٢٢٥	٢٢٥
بلموسادول	شركة ادوية الشرق الأدنى	٣٣٥	٣٣٥
روتراكسي	مستودع ادوية خليل ختال	٥٥٥	٢٢٥
كارانت فورنيتين	شركة ادوية الشرق الأدنى	٢٢٥	٢٢٥
الفلقان الزينركسي	مستودع ادوية جورج وجرعسل	٣٢٥	٢٢٥
يوغيزران	مستودع ادوية فروعون	٣٢٥	٢٢٥
نيغرام	شركة ممز (تقريب الصيدلة واخوته)	٣٦٥	٢٢٥
ابوسكيكين	مستودع ادوية اودب ( اخ موقفة كبيرة في وزارة الصحة وعضو في الضمان )	٥٠٠	٢٢٥
امبريسين	مستودع ادوية خياط	٢٢٥	٢٢٥
كفونمين	مستودع ادوية شلحوب	٢٨٥	٢٢٥
فيتايبكينا	مستودع ادوية براج	٣٥٥	٢٢٥
كلوروميستين	مستودع ادوية ختال	٢٢٥	٢٢٥
بنوبيرين	مستودع ادوية ابو عضل	٢٠٥	٢٢٥
بنوبيرين	مستودع ادوية ابو عضل (للضمان)	٢٠٥	٢٢٥
ايروفرسين	مستودع ادوية ترانس ميكال ( احد اعضاء اللجنة الفنية لتسجيل الادوية )	١٦٢٥	٢٢٥
اصناف — هيك	صيدلية (صناعية/طبية)	٢٢٥	٢٢٥

ردا على مقال ورد في الحرية عدد ٥٦٨ صفحة ٢ : « كيف تستطيع القوى المتقدمة استغلال الصراع بين المؤسسات الطائفية » .

نقولون في المقال انها نقابة جديدة .. نقابة جديدة بماذا ؟ برخصتها ، ام بوجودها ، ام باهدافها ، الرخصة فعلا جديدة ولكن الوجود سيملاية القيمات والاهداف والمآرب . القاصديون الذين انشقوا عن نقابة السيملاية ... ما الذي دفعهم الى الانشقاق ؟ هل دفعهم الى ذلك حرصهم على مصالح الملمين ؟ هل دفعهم الى ذلك ايمانهم بعدالة وشرعية مطالبنا نحن الملمين المجانيين المسحوقين ؟

لا اعتد أن ايا من الاسباب المذكورة اعلاه يمكن اعتبارها الدافع .. لانهم اصلا جزء لا يتجزأ من النقابة السيملاية بجمعهم نفس الهدف ، ولكن الاختلاف على الحمص فرق فيما بينهم ، والمهم ما زال مشتركا .. وقد نفق الزمن بين الاخ واخيه .

نقولون في المقال انها نقابة جديدة .. نقابة جديدة بماذا ؟ برخصتها ، ام بوجودها ، ام باهدافها ، الرخصة فعلا جديدة ولكن الوجود سيملاية القيمات والاهداف والمآرب . القاصديون الذين انشقوا عن نقابة السيملاية ... ما الذي دفعهم الى الانشقاق ؟ هل دفعهم الى ذلك حرصهم على مصالح الملمين ؟ هل دفعهم الى ذلك ايمانهم بعدالة وشرعية مطالبنا نحن الملمين المجانيين المسحوقين ؟



النقابة الاولى

تختلف عن مفهوم النقابة من وجهة نظرنا .. فالنقابات اليبينية ومهما تشدقت بالديمقراطية ما هي الا اداة طيبة في يد الدولة . ان النقابة الحقيقية هي التي تعمل من اجلنا داخل البرلمان سيطر عليه اليبين . والديمقراطية اصبحت في ايامنا مونة جدا . والنقابات من داخل البرلمان تجرئة اثبتت فشلها ، لأن ذلك لن يؤدي في اكثر الاحيان الا الى الذوبان في هذا البرلمان . والنقابات من داخل نقابة ييبينية تجرئة اثبتت فشلها ايضا .. في نقابة السيملاية ! .

تختلف عن مفهوم النقابة من وجهة نظرنا .. فالنقابات اليبينية ومهما تشدقت بالديمقراطية ما هي الا اداة طيبة في يد الدولة . ان النقابة الحقيقية هي التي تعمل من اجلنا داخل البرلمان سيطر عليه اليبين . والديمقراطية اصبحت في ايامنا مونة جدا . والنقابات من داخل البرلمان تجرئة اثبتت فشلها ، لأن ذلك لن يؤدي في اكثر الاحيان الا الى الذوبان في هذا البرلمان . والنقابات من داخل نقابة ييبينية تجرئة اثبتت فشلها ايضا .. في نقابة السيملاية ! .

كيف يناضل معي من ينال حقوقه كاملة . وغوته حية بمك ؟! كيف سيتناضل معي من تفصل بيني وبينه خبطة .. ومطالب ؟ . انه يحكم انتماؤه الطوعي ، ويحكم ارتباطه المصلي باطراف مشبوبة ، يعمل من اجلها ، ان يتناضل شيء وهو ليس مستعدا لان يخسر في سبيلي شيء . واما أنا فان ناضلت فلن اخسر شيئا سوى الاوضاع المتهزلة التي انتفج بها ولاثني ايضا لا املك من حقوقي شيئا .

فالتفصل من داخل نقابة مطالبها لا تلقى ومطالبي شيء مستحيل .. ولو كان مشكل هذا التفصل جديا لما فشل في نقابة السيملاية .

ان الملم المجاني وحده هو الذي يستطيع الاستمرار في مركزه لانه فعلا اكثر الملمين ثورية بحكم اوضاعه المرفقة .

نحن نثبث نحن المجانيون أننا موجودون فعلا ، عندها نستطيع دخول أي نقابة الخاصة التي نريد ، وإذا رفضنا فلنا حتما سنشكل القوة الثالثة والاكترفعالية ، ولتصارع القناتان السيملاية والمقاصدية ولتستعيد نحن باتحادنا من هذا الصراع .

انا لا اتني ابدا ميذا العمل القناني ... ولكن مفهوم النقابة من وجهة النظر اليبينية

تختلف عن مفهوم النقابة من وجهة نظرنا .. فالنقابات اليبينية ومهما تشدقت بالديمقراطية ما هي الا اداة طيبة في يد الدولة . ان النقابة الحقيقية هي التي تعمل من اجلنا داخل البرلمان سيطر عليه اليبين . والديمقراطية اصبحت في ايامنا مونة جدا . والنقابات من داخل البرلمان تجرئة اثبتت فشلها ، لأن ذلك لن يؤدي في اكثر الاحيان الا الى الذوبان في هذا البرلمان . والنقابات من داخل نقابة ييبينية تجرئة اثبتت فشلها ايضا .. في نقابة السيملاية ! .

تختلف عن مفهوم النقابة من وجهة نظرنا .. فالنقابات اليبينية ومهما تشدقت بالديمقراطية ما هي الا اداة طيبة في يد الدولة . ان النقابة الحقيقية هي التي تعمل من اجلنا داخل البرلمان سيطر عليه اليبين . والديمقراطية اصبحت في ايامنا مونة جدا . والنقابات من داخل البرلمان تجرئة اثبتت فشلها ، لأن ذلك لن يؤدي في اكثر الاحيان الا الى الذوبان في هذا البرلمان . والنقابات من داخل نقابة ييبينية تجرئة اثبتت فشلها ايضا .. في نقابة السيملاية ! .

تختلف عن مفهوم النقابة من وجهة نظرنا .. فالنقابات اليبينية ومهما تشدقت بالديمقراطية ما هي الا اداة طيبة في يد الدولة . ان النقابة الحقيقية هي التي تعمل من اجلنا داخل البرلمان سيطر عليه اليبين . والديمقراطية اصبحت في ايامنا مونة جدا . والنقابات من داخل البرلمان تجرئة اثبتت فشلها ، لأن ذلك لن يؤدي في اكثر الاحيان الا الى الذوبان في هذا البرلمان . والنقابات من داخل نقابة ييبينية تجرئة اثبتت فشلها ايضا .. في نقابة السيملاية ! .

اوضاع العمل النقابي في المدارس الخاصة

## الفرصة التي يستطيع المعلمون المجانيون الاستفادة منها

او نجاهه فلذلك نقاش طويل ، لا بد في النهاية لاي مشاركة أن نخضع لفهم مسق للظروف الذاتية والموضوعية ، ولدور البرلمان في لبنان وفعاليته واخيرا للهدف من هذه المشاركة .

— اما نجاح المصل داخل النقابات او فشله فهو مشروط بالمساهمة الفعالة من قيسل جواهر الملمين الواعين . واخيرا لا ندري ماذا يقصد صاحب الرسالة بقوله : ان مفهوم النقابة من وجهة النظر اليبينية يختلف عن مفهوم النقابة من وجهة نظرنا . هل يعني ذلك الاختلاف بالخاهيم بين القيادات النقابية اليبينية واليسار ان نجرس النقابات ونترك للقناتيين اليبينيين وجهتظرفهم ومفهومهم ! . اما ان نصل على دفع الملمين للمشاركة في النقابة وعلى بلورة وهي نقابي وكذلك العمل لفصح القيادات النقابية اليبينية وممارستها وارتباطاتها . ثم ماذا يريد بقوله : ليس من الضروري أن تكون النقابة رسمية وموقفة بامضاء وزارة الشؤون ؟

هل هناك مفهوم جديد للنقابات ؟ نقابات غير رسمية !! وموقفة بانحائها !! نحن نبتنسى

التفصل من خلال لجان ديمقراطية خطوة أولى في طريق العمل النقابي الرسمي ، لكن لا يمكن أن تكون اللجان بديل عن النقابة ، بل هي خطوة في طريق النقابة .

« الحرية »

استنكار الاعتداء على الزميلة «الراية»

للمرة الثانية خلال اقل من شهر تعرضت الزميلة « الراية » إلى اعتداء بالفتحات استنكف مطيعها ومكاتبها . وقد أدى الاعتداء الجديد إلى الحاق اضرار بالبنى كما أصيب بعض العمال بجروح اقتضت نقل ادهمهم إلى المستشفى حيث ما يزال قيد العلاج .

وقد قوبل حادث الاعتداء هذا بالاستنكار والشجب من جانب الاوساط الوطنية والديمقراطية . فالاتحاد يمثل محاولة قسح طرف وطني من استعمال الوسائل السياسية التي يملكها في التعبير عن وجهات نظره ومواقفه . وهو بشكل بذلك بادرة خطيرة تمس الحريات الديمقراطية خاصة بوجه عام وحرية الصحافة بشكل خاص .

و « الحرية » اذ تستنكر الاعتداء الجديد على الزميلة « الراية » ترى ان كل القوى الوطنية مطالبة ، اليبينية يعني تحويل هذه النقابات من اداة في يد السلطة الى اداة في يد اصحابها الحقيقيين لتتراجع المطالب .

— النقابة تعطي للقاعدة حق التحرك والاعتراض والتوجيه وحتى التقرير . اما قضية مشاركة اليسار في العمل البرلماني وفشل

الحرية صفحة ٥



# القوميون السوريون في المعارك المطلبية المواقف اليومية تفضح الخطابة الرنانة

المناخية احياء للناسبة المذكورة . ما هي دلالة الاهتمامات الجديدة للقوميين السوريين ؟

## تراجع اقتصادي وأزمة علاقات سياسية

تأتي هذه الاهتمامات في سياق واضح ومحدد : فمن ناحية يؤدي التراجع الاقتصادي المستمر الى مقاومة شديدة ومتزايدة من القوى المهيمنة ، تعطي للحول المتغيرة طابع تغليب حاسم لصالح هذه الفئات على مصالح طبقة عاملة ناضجة وبرجوازية صغيرة في طور التدهور التدريجي ، مما يلقي أعباء إمكانية « للتسويات » وينفع بالتناقضات بين المسكر الأخير ، وتحالف البرجوازية الى درجة كبيرة من الحدة والتفجر .

ومن ناحية ثانية ، هناك أزمة العلاقات السياسية التي تسير بموازاة الأزمة الاقتصادية ، وبرزت الحور المعالي أكثر فاكتر كمحور حاسم في الصراعات الطبقة . في وضع كهذا تغدو الاطر الايديولوجية والسياسية التقليدية عاجزة ، لا عن احتواء الطبقة العاملة بحسب ، بل حتى عن احتواء أقسام متزايدة من المثقفين والبرجوازية الصغيرة .

في ظل هذه التحولات الاساسية ، طرأ

خلال الأشهر السابقة ، وخاصة مع صدور جريدهم « البناء » تجلى في كلام القوميين السوريين ، وبعض مواقفهم ، مظاهر اهتمام مستجد بالحركة المطلبية الجماهيرية وقضاياها . فمن حركة الطلاب ، الثانويين والجامعيين ، الى نقضالات الطبقة العاملة في شباط وأيار وعدد من الاضرابات العمالية ، الى تحركات الفلاحين في عكار ، في كل المناسبات وغيرها ، كان واضحا أن القوميين قد بدأوا يعاملون الظواهر المذكورة من منظور لم تعد معه التناقضات الجماهيرية محاولات لتمزيق « وحدة الأمة » لا تستحق سوى الادانة والاحتقار ( وهو الخط المميز لمواقفهم السابقة ) .

وعدا خاصا بـ « عيد العمل » ( كما تسميه ) تعرضت فيه للعديد من القضايا المعالمة الراهنة . وضع الحركة النقابية ، غلاء المعيشة ، قانون العمل ، قانون الضمان الاجتماعي .. وفي الوقت نفسه أقام الحزب القومي مهرجانات خطابية في عدد من المناطق

على قاعدة الحزب القومي السوري لبرجوازية صغيرة منومة في الحنية والرفق ، ما جعل الحبل الايديولوجي عاجزا ، الى حد ، عن ضبط قوى تميش ، برغم هامشية نسبية ، اجواء مواجهة ملحة ومباشرة . مما جعل هذه الأخيرة تعبد ، وتزحل الى موافق لم يكن الحزب ليطاها في السابق . هل يعني ذلك بداية انحياز من القوميين الى المواقف الجماهيرية ؟ بالتأكيد ، لا . لأن « الاهتمام » بعد ذاته لا يتم بصورة مجردة ، فهو يقدم نفسه على قاعدة من المفاهيم الايديولوجية التي لا بد أن تحدد مضمونه والنتائج الفعلية التي يترتب بها . لكن ذلك لا يمنع من القول أن الانتقال ، وبالحدود التي يتم بها ، يسهم بصورة اكيدة في تفجيع المقام المستتر بين ايديولوجية نجاد في سبيل تمثيل الظواهر الجديدة وهضمها ، وبين صعيد ردود ومواقف يصعب أكثر فاكتر ربطها بسياق الايديولوجية الأصلية . هذا التناقض هو الذي يسمح بتفسير نوع التغييرات التي طرأت على الحزب القومي السوري ونالجهما المحتملة على وجهه سيره المقبلة .

## معضلة القوميين الاساسية

« ان الراسماليين والإقطاعيين ، الذين يترفعون على عرش الاحتكار هم اعداء لهذه الأمة ، متأبرون على سلامتها » ( من بيان « عدة العمل » في الحزب القومي بمناسبة اول ايار ) . على قاعدة هذا التصنيف ، ومن موقع « الأمة السورية » ، يطال القوميون منذ عشرات السنين على جميع « المسحوقين ماديا ونفسيا » اي جميع « أبناء الأمة » . بعد طرح اعدائهم المذكورين اعداء بالطبع . فالحزب القومي لا يعرف شيئا اسمه التناقضات بين مواقع الطبقات ومصلحتها ، وصلة ذلك بواقع كل طبقة من البنية الاقتصادية والغرف التاريخي المحدد . وهو لا يعترف لذلك باتناء اجتماعي محدد . ان قاعدة الحزب القومي هي « الشعب » ، « المواطنون » : انهم العمال ، الحرفيون ، العاطلون عن العمل ، البعثيون الخ .. « كم أود أن أرى سواعدكم ومعاولكم ، مشهورة في وجه الاقطاعيين والطائفي والراسمالي .. المستغل ( .. ) . انما العاطلون عن العمل في بلادي ، اتحدوا » ! .

لكن ، كيف يمكن لحزب مجهول معنى التمايز في أوضاع ومصالح فئات « الشعب » ، أن يصوغ مطالبه تستطيع في ترانها وترابطها أن تعبر عن هذا التمايز ، كيف يمكنه أن يتوصل ، انطلاقا من تمايز لا يدركه الى صيغة توحيد وربط بين هذه المصالح ؟ ما الصلة التي تبقى للطلاب المطروحة بوضع هذه الفئات المحددة ، وبملاقات القوى

مطبق بوضع الطبقة العاملة وبظروفها ضد الاستغلال ، بل أن لها محلولا أبعد بكثير . لانها تكشف مرة أخرى ، عن موقف القوميين من العمل الديمقراطي الجماهيري . فالقوميون السوريون ، لانهم عاجزون عن صياغة برامج تجيب على وضع فئة محددة ( غياب مفهوم النقابات ) في مرحلة محددة ، لا يواجهون الاحية الحاسمة للعمل والنقابة اليومية التي تفرض ملاحقة البرنامج والدعاية له والتضامن لاجله . فتتعمد بذلك صيغة التنظيم الجماهيري بوصفه سلاح الطبقات المضطهدة الاساسي ، في وجه نظام يقوم على تفجيت القوى الجماهيرية وتميعها ، ويتحول القوميون الى موقف التفرج أو المساهم المؤقت الذي سرعان ما يغيب في دوامة الاحداث . وهو ما حدث بشكل خاص في مواقفهم المطلبية التي كانت زججا من المواقفين ، وهو أيضا ما يحدث باستمرار في موقعهم من التحركات العمالية والجماهيرية التي يصفون أن يكونوا طرفا فيها ، حتى في الحالات التي كانوا فيها الطرف الاساسي عديدا بالنسبة لبقية الاطراف .

## ضغط العامل الطبقي

اول ما يجز نظرة القوميين للطبقة العاملة ، هو صمتهم الطبق عن فائض القيمة كخاضعة للاستغلال الراسمالي ، وبالتالي كموثوق اساسي لتضامن الطبقة العاملة المنظمة ، وهو صمت يلقى ضروا كاثفا على مفهومهم للراسمالية بالذات . فالراسمالي ليس راسماليا لأن تراكم ثروته يقوم على استغلال العمل المأجور ، واقتطاع فائض القيمة من العمال ، ان الراسمالي هو المحتكر ، الجشع ، اي بتعبير أوضح : الانتاج الكبير ، الذي تشكل هيئته سدا منيعا في وجه صعود برجوازية صغيرة حريفة أو موظفة أو « النقطة » واعمالا اساسيا في تدهور وضع هذه الفئات التي تبيت قيادات الحزب القومي وعناصره بين صفوفها . لذا فإن ما يبقى أمام هذا الحزب أن يقدم طبقة عاملة تصارع مستغلبها ( الكبار والصغار على السواء ) ، هو نظرة « اجلال » منافقة . « ان مطالبهم حققة » ( من بيان « عدة العمل » ) . لكن الحزب القومي اذ يرى ويلبس زخم انتفاع الحركة المعالمة ما يلبث أن ينهو منحنى التحضير : « ان كل تضامن مطلبى تفوضونه يرتبط ارتباطا خفريا بنضال كافة الفئات العاملة من اجل اقامة المجتمع الجديد . وان كل محاولة للتضامن بين التضاملين محاولة مجرمة تهدف الى تقزيم دوركم في الحركة التي بغرضها هذا الشعب » . ( نفس المصدر ) . في مكان اخر يتحول التحضير الى تشكيك « بالمطالب الحققة نفسها » : ان تطبيق الضمان الاجتماعي يعني « اطالة عمر النظام ، يعني تقويته وتجديد شبابه » ( البناء عدد ١٥ ص ١٤ ) . عدا ذلك لا يستعرضي النقضات القوميين ، في المارك المعالمة اي شيء يتوجهون به الى العمال ، اللهم الا بمسألة واحدة هي : الظلم الذي يلحق بالحرفيين من جراء تطبيق الضمان الاجتماعي . فنظام الضمان الاجتماعي « بعدم افادته الحرفيين العاملين ، وليس منتهلي صفة الحرفة » ( ) كالنظام العام ، يزيد في شقاء هذه الفئات الهائسة ، وفي ظلمها ، تمهيدا للتضامن عليها » ( نفس المصدر ) . وتغدو نقبصة الضمان الاساسية متكررة في « فلسفة القبول » وتوزيع الاشتراكات غير المتبادل بين القراء . والنظام البديل الذي يقترحه القوميون ، هو « تبديل طريقة التحويل ، بحيث يستعاض عن الاشتراكات بضريرة تصاعدية ، تغل توبيل صناديق الضمان الاجتماعي الازمنة » على ان يستفيد جميع



انصار وعبد



عفيف الحود

في أكثر مستويات البنية السياسية تخلفا والتحقا بالنظام القائم .

ذلك أن مثل هذا الالتحاق ، عدا أنه الحل الوحيد الذي يبقى في مواجهة انفلاق الايديولوجية على الامكان الثوري الحقيقي ، فهو من ناحية ثانية ، حل يتطابق بيمه النهضة القومية ، وحرب التحرير بضريرة واحدة ، الى درك النضاع الصريح عن مصالح استقلال هامشي في طور التراجع والتدهور أمام الانتاج الكبير والتسويق الراسمالي للسلع .

وهذا الاتجاه يدعّمه مثال اخر ، فعندما تسمى مجلة « البناء » مثلا ، لاثبات كيف أن تجزئة القيادات النقابية وتفرقها يؤديان الى افشال نضالاتها ، لا تجد في جعبتها غير الاستناد الى اضراب .. اصحاب الاقرا ، ثم سائقسي السيارات العمومية . فلقد قتل اضراب هؤلاء « الكادحين » لأن نقاباتهم لم تتضمن ولان السلطة عملت على شق صفوفهم والمطلب المنطقي في هذه الحال هو :

## الانفلاق ، والتفارج الانقلابي - الانتخابي

انما كان القوميون السوريون ، عاجزين بسبب من ايديولوجيتهم ، عن صياغة برامج محددة ، وانما كان يستحيل عليهم أن يدخلوا طوقا في العمل الديمقراطي الجماهيري ، كيف يمكن لاحداثهم أن تجد وسائلها السياسية ؟ على أية قاعدة من العمل والتحرك يبقى لهم أن يمشروا « بمجتمعهم الجديد » ان ما يجعل القوميين عاجزين تماما من خدمة الحركة الجماهيرية ونضالاتها ، عبر تمثيل مصالحها المحددة ، وتدعيم نظمها المستقلة من السلطة وانها ، سرعان ما يرمي بهم أمام خيارات لا ثالث لها :

الخيار الاول هو الحل الانقلابي الذي اختير القوميون استحالته في اطار البنية اللبنانية ، واما الثاني ، فهو ببساطة القبول بالوسيلة الوحيدة الباقية : البرلمان ، والسقوط بالتالي

القوميين وان كانوا يحاولون اكتسابه عبر تعاليفهم وارتباطهم بأحد أقطاب الانتفاع السياسي ضد القطب الآخر ( الحق ، الشوف ) أي ان هامشية الواقع سرعان ما تحصل القوميين على صعيد المارك السياسية من خصم الانتفاع ، الى ذيل لاهد اطرافه . ولا يعود مستغفرا في ضوء هذا الاختيار أن تتحول مهرجانات اول ايار الى مناسبات لخطابية ، يتلقى فيها القوميون قضايا « الحققة » التي يصد فيها المهرجان .

يعني ما سبق ، ان انزلاق القوميين ، الى الانهزام بالساحة الجماهيرية ، لم يفقد الموقع الجديد ، ولو للحظة ، صلتة التينة بالايديولوجية التي تمسك بخناقها وترفض تهريده . ولا يبقى من آثار هذا الحصول للكل ، سوى كونه اشارة اكيدة لهذا التناقض المستعصي ، وعارضا من اعراض مرحلة انتقالية قد يصعب على القوميين ضبط وجهتها وحل تناقضاتها .

هذا لا يعني ان امكانات الاختيار بلا حدود ، ففي وضع كوضع الحزب القومي لا يمكن للمخرج الفعلي الا ان يتراوح بين امكانيتين رئيسيتين : اما ان يؤدي ضغط المواقع الجديدة وحيويتها الى فك هيمنة ايديولوجية محنطة وبالية ، وبالتالي الى تحضر قوى الحزب ودخولها في سياق الحركة الواقعية للمجتمع ، واما ان تبقى الايديولوجية على تصلبها ، وان ينتهي الحزب مجددا من حيث بدا : كتلة يمينية مخلفة ، واحتياطي في جبهة الراسمالية اللبنانية وأسايدها .

## مكتبة دار الطليعة

توجد فيها كل الكتب الفكرية والادبية والسياسية كما توجد منشورات كوريسا والصين وكوريسا وقياناتهم بالإضافة لكتيب دور النشر في بيروت والبلاد العربية

وتتوافر في المكتبة الان :

مخفارات ماونسي تونغ	اربعة اجزاء
مخفارات لينين	اربعة اجزاء
مجموعة لبين الكاملة ١ . ف .	خمس واربعون مجلدا
مخفارات ماركس انجلس	اربعة اجزاء
مخفارات هوشي منه	جزءان
دقائق غيفارا	
مؤلفات كيم ايل سونغ	

تقدم المكتبة حسنا لزيائتها يتراوح بين خمسين وعشرين في المائة

المنوان : مكتبة دار الطليعة للطباعة والنشر ش . م . ل . قرب الجامعة العربية - بناية اسكندراني رقم ٥



## عودة إلى قضية كليات العلوم

الفصل بين مستوى التعليم وظروف الطلاب  
يُدخل في سياسة الدولة

الجانب الآخر من الموضوع المستجد ، وبالتالي دون أن تطرح الحلول التي تراها لهذا الشق الهام من المسألة : الوضع المعيشي ، من هنا شُكلت مراحلتها في مكانها ، تراجعاً بالنظر إلى طبيعة المرحلة ، حتى أن هذا التراجع كان سيتم على حساب الحركة الطلابية . ففي السنة الماضية ، يوم كان طلاب كلية التربية يناضلون في سبيل زيادة عدد المتح وفتينها ، وفي سبيل تأمين تعيينهم ، كانت الإدارة في كلية العلوم تحاول اقتناع الطلاب بالقبول بالغاء كلية التربية بحجة رفع مستوى التعليم في الجامعة وأن الأموال المرسدة لكلية التربية تذهب دون طائل في الوقت الذي يمكن الاستفادة منها لتربية كلية العلوم ، وبحجة أن خريجي التربية يقطعون طريق العمل على خريجي الكليات الأخرى ، علماً بأن الغاء كلية التربية حالياً يضرب المكسب المتوفر للطلاب من وجودها . المتح . وعندما نضم المتح على طلاب الكليات الأخرى يصبح الإلغاء مكافئاً ومغفولاً ، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه كلية التربية في إطار الوضع التعليمي في الجامعة ( التزويجية ) . هكذا كان سمي الإدارة لرفع مستوى التعليم عن طريق الغاء مكسب طلابي ، وهو أحد جانبي المشكلة في الجامعة اللبنانية ، كان يفترض نتيجته شق صفوف الطلاب — لأن تبرير هذه القضية لا يكون إلا بضرب وحدة الدروس عن طريق خلق التنافس فيما بينهم . تطور الكلية وأزمة البطالة

بينما تتفاقم أزمة الخريجين سنة بعد سنة وتتسع معها مطالب الحركة الطلابية ، تستمر إدارة العلوم في ملاحقة جانب من الموضوع ، ولكنها تطوير التعليم لن يصطدم بالطلاب علاقات الانشاج الاجتماعية الراسخة — قبل رفع مستوى الشهادة وحده تلك وحاصل الشهادة ذات المستوى الرفيع (1) لا يوجد عملاً ؟ مع هذا ، نجد الإدارة مضية في شوط التطوير ، فهي بهذا الهدف ، تتفرد من بين كافة الإدارات الأخرى ، بإعداد مناهج جديدة ، ولكن هذه الخطوة ، رغم إيجابيتها ، لا بد وأن تصطدم بأمرين هامين : أولهما أن المالك الحالي عاجز عن تدريس منهج مسجل جديراً ، فمعظم الاساتذة ( النصف تقريباً ) يحيلون الإجازة التعليمية فقط ، وقد حازوا عليها منذ تسعة بعيدة ، بحيث لم يطوروا مستوىهم منذ ذلك الحين ، وبالتالي ، مستضافات مند الطالب الذي ليس لديه ما يكفي للاستيعاب ( لا تراجع ، لا كتب .. ) باستثناء متابعة شروحات الاساتذ التي غالباً ما تكون غير كافية — في إطار الواقع الراهن للملك — ، والأمر الثاني أن « جنة » البرامج تستعمل الهوة بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية ، فاختلاف طريقة الأعداد ، وانقطاع الصلة بين برامج المرحلتين يوليان حكماً إلى صعوبات ( لا يفهم من هذا أن لا ضرورة لتطوير برامج الجامعة حتى نحل مناهج المرحلة الثانوية ) ، أما التصود التشديد على أهمية تطوير التعليم الثانوي الرسمي ( كذلك ، وفي نفس السياق أصرت الإدارة في كلية العلوم ، على إبقاء الانهضات الشفهية

إدارة كلية العلوم ، من بين كافة إدارات الجامعة لعبت دوراً هاماً منذ قدّم قيام الجامعة اللبنانية ، فطالما طالبت بجامعة وطنية متينة ، وحددت موقعها بوضوح من مسألة المستوى التعليمي في الجامعة وأصرت على ضرورة تطويره باستمرار .

## الدور القديم

في هذا الدور كان تقديماً بالقل ، في المرحلة الفاصلة ما بين نشوء الجامعة ، ونصف الستينيات إذ لم يكن الخريجون يعانون بعد من أزمة مهمل لأسباب عديدة أهمها : قلة عدد الخريجين إلى الجامعة ، ازدهار الحالات التي يصب فيها عمل الخريجين ( الإدارات الجديدة ، الشركات الجديدة .. ) وبالتالي لم تكن ميادين العمل مغلفة في وجعهم — وإن تكن الانضغاطية تعطي لخريجي الجامعات الأجنبية — وكان العائق الأساسي ، أو الوحيد في وجعهم التخرج : البرامج المدة للتدريس ، وطريقة أعداد الطلاب ، من هنا كان نشاط الإدارة لرفع مستوى التعليم في الكلية ، ولرفع مستوى الشهادة أيضاً التي كانت أدنى بكثير من نفس الشهادة التي يمنحها مركز الدروس الرياضية ( التابع لجامعة ليون ) ، وهذا النشاط كان تقديماً دون أدنى شك .

ومع ذلك ، وفي نفس المرحلة القوة عنها ، كانت مواقف الإدارة تتباين مع مواقف الحركة الطلابية ، لسبب أساسي هو أن الإدارة ، التي كانت اتجاهاتها التقدمية في بدايات وضوحها ، تربط في تثبيت مواقفها في الجامعة ، كتيار له وجهة نظره ، وهي لذلك كانت مضطرة أحياناً كثيرة ، أن تقف موقفاً مواجهاً للحركة الطلابية : فيوم أمر طلاب الجامعة اللبنانية على تأجيل استقلالية الجامعة ، عارضت الإدارة في العلوم وتقدمت تبريرها في حينه وهو أن استقلال الجامعة يعني وضعها تحت وصاية نواد أئام البستاني ( رئيس الجامعة في ذلك الوقت ) الرجعي ، فجمعية البستاني ، بمعنى وضعه للواقع كما فطحت له الدولة ، وتنفيذاً لسياساتها دون اعتراض ، تمنعه لأن يصدى لتتبارك يملك لتفرض مطلباً طائلاً أساسياً ذا نواتج عديدة : رفع وصاية الدولة المباشرة عنها ، وبالتالي الحد من مكانتها داخلها بشؤونها ، بأن موازنة مستقلة للجامعة .

## الوضع الجديد

أما بعد منتصف الستينيات ، وبرزت الأزمة في النظام الاقتصادي ، وبالتالي ، انسدادت المجالات التي كان يصب فيها عمل الخريجين ، وهجز الرأسمالية اللبنانية عن فتح مجالات جديدة لتطوير القطاعات الحقنة ، فإن الإدارة في كلية العلوم ، ظلت على مواقفها أي الحالية برفع مستوى التعليم دون النظر إلى

ينسني لها مجال أرحب مراقبة نشاط الطلاب وبالتالي الحكم على استيعابه للبرنامج . ويمكن أيضاً تبيان ، أن الشوط إذا ما استمر حتى نهايته ، ستكون له نتائج سلبية ، وعلى هذا الأساس يقتضي إدراك موقف إدارة كلية العلوم في معهد العلوم التطبيقية الذي تشارك في الإشراف عليه بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين والكونسرفاتوار الفرنسي ، فهي حرصاً منها على جعل كلية العلوم ذات « مستوى حديث » تريد أن تستكملها بفروع تطبيقية ، لذا تراها عمدت إلى إلغاء السنة التمهيدية في المعهد ، وإلى وضع شروط للاقتساب إلى السنة الأولى ( أن يكون طالب الانتساب من حملة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني ) وهي تنهت لجهله نهائياً ، بمعنى آخر أن هذه الخطوة ، على ما في ظاهرها من « بركة ترقية » ناتي لضرب مكسباً هاماً للطبقة العاملة اللبنانية في وجود هذا المعهد حيث تستطيع أن تجد موارسائها وترتقي في العمل .

## وجهة التصل الطلابي

بينما التصل الطلابي في الجامعة اللبنانية يهدف وجهة أكثر جذرية : حماية الجامعة من الإغارات التي تستهدف وجودها من الأساس ، خوض معركة محتومة ضد سياسات الحد من الخريجين .. تراجع الإدارة المسألة بشيء من اللجالات ، أي عدم الاقتراض بما هو أكثر العالما بالنسبة إلى الطلاب ، وهذا شبيه إلى حد بعيد ، بوقوفها قبل حوالي ثلاث سنوات من مسألة المال المتفرغ عندها دفعت الإدارة دفعا إلى تأييد الطلب ، في حين كان رأيها أن الطلب أكثر العالما هو مطلب زيادة الرواتب ، أي المطالبة بما يقتضي الاستاذة مباشرة ( ترتيب أوضاعهم ) دون سائر الطلاب .

بمقابل الإدارة في كلية العلوم ، يقف تيار « اصلاحي » آخر متجلب بحركة الوحي ، التي تطرح الجانب الثاني من الأزمة : الجانب المعيشي ، مغلة الجانب الآخر الذي تقوم بالتشديد عليه إدارة العلوم . فحركة الوحي التي نمت مع ظاهرة تسردى الأوضاع الاجتماعية للطلاب ( انسداد أبواب التوظيف في وجههم .. ) تطرح الجوانب المعيشية في الجامعة ، وذلك تبريراً لوجودها كقوة طلابية في الجامعة اللبنانية ، وتبرير صراعها مع التيار الآخر الموجود : تيار إدارة العلوم التي استسلمت أن تلك بغضيل مواقفها السابقة دالة على بعض الفئات الطلابية .. وعلى هذا الأساس يتقننا فهم الهدف الذي دفع حركة الوحي إلى طرح مسألة تنظيم الانهضات والمالك انطلاقاً من كلية العلوم ، حيث يتواجد بمغالبية التيار الوحي ، ولقد جاء توقيت المواجهة ، في نهاية هذه السنة ، بعد سلسلة الهجمات التي شنتها إدارة كلية العلوم في مجلس الجامعة حيث تمتع حركة الوحي بالكثيرة واضحة ( محاولة إيجاد مواقع تفرد في إدارات أخرى .. ) ، من هنا كان مجلس الجامعة حاول أن يضيء حساباته مع الإدارة ولربما كان هو وراء تحريك قضية الانهضات الشفهية أيضاً ، وأن قبول مجلس الجامعة

## قضايا لبنانية

الانتخابات ...  
مسرحية تمثل مرة  
كل ٤ سنوات

يطبق ننفي فيه الضمانات العامة لحماية هذه المصالح .

اهل النظام بدادوا منذ الان يعيشون اجواء التحضير للانتخابات النيابية التي يحين موعدها في الربيع القادم ، ولكن يتوقع أن تجري قبل هذا التاريخ بالاستناد إلى معلومات عن عزم العهد على حل المجلس قبل انتهاء مدته .

وللانتخابات النيابية في لبنان في ظل نظامه « الديقراطي » سوق موسمي شهير يجري مرة كل أربع سنوات أو أقل يتعامل فيه بالشراء والبيع كل فصائل النظام وتقس من فئات الشعب . في هذا السوق يمرض المرشحون المليون بنسبة ٩٩٪ إلى الطبقة الحاكمة « براجم » التي تتلف من أكبر قدر من القفاق والتضليل — وبعضهم لا يكف نفسه عناء تقديم أي « برنامج » — ويتصارعون فيما بينهم بما يملك كل منهم من وسائل النفوذ العائلي والقطاعي والمالي ، وفي السنة الحالية عندما اشتد الصراع مع « الوحي » حاولت الإدارة تبييع أشرار المسئين يوماً لأن قضية إيجاد العمل (شخصية) كما قال الوزير مشرقة ، المصيد الاصيل لكلية العلوم ، وهذا يؤكد مرة أخرى الاستمرار في منطق الإدارة : التصك بطرح قضية التعليم فقط ، وكذلك تصدت بنفس لفداء الشفهي الذي كتلت الوحي تقوض معركته لمواجهة تيار الإدارة وقد يكون تراجعها فيما بعد عن ملحقته الحالية بعد رفض مجلس الجامعة لتوصيتها ، رغبة منها ، في عدم التيسام بالمعاصرة الناعرية قد تؤدي إلى زعزعة مواقعها . أن كلا من الإدارة والوحي ، لا يستمر إلا على قاعدة جانب من المسألة في حين أن الموضوع شقين : شق تعليمي : الأعداد ، البرامج وشق يناول علاقة التعليم بالانتاج . أن الفصل الطلابي ، ينبغي ألا يهمل بقا من الجانبين ، فهما متلازمان ، وإن يكن الجانب الثاني أكثر أهمية ، فيقتضي تحقيق مكاسب على المستوى الأول في خدمة المستوى الثاني : تعيين المتح ، حتى يفيد منها طلاب كافة الكليات ، بمن فيهم طلاب كلية العلوم ، استكمال المال بالخاص ذوي الكفايات ، زيادة منح التخصيص إلى الخارج ، تنويع التعليم التي استسلمت أن تلك بغضيل مواقفها السابقة دالة على بعض الفئات الطلابية .. وعلى هذا الأساس يتقننا فهم الهدف الذي دفع حركة الوحي إلى طرح مسألة تنظيم الانهضات والمالك انطلاقاً من كلية العلوم ، حيث يتواجد بمغالبية التيار الوحي ، ولقد جاء توقيت المواجهة ، في نهاية هذه السنة ، بعد سلسلة الهجمات التي شنتها إدارة كلية العلوم في مجلس الجامعة حيث تمتع حركة الوحي بالكثيرة واضحة ( محاولة إيجاد مواقع تفرد في إدارات أخرى .. ) ، من هنا كان مجلس الجامعة حاول أن يضيء حساباته مع الإدارة ولربما كان هو وراء تحريك قضية الانهضات الشفهية أيضاً ، وأن قبول مجلس الجامعة

الحقيقة أن الانتخابات في ظل هذا النظام هي أبعد ما تكون عن مصالح الجماهير الشعبية الكاحنة من عمال وفلاحين وفئات بورجوازية صغيرة . هؤلاء يستندون إلى هذه « الحركة » « الديقراطي » ، وهي المسرحية التي تقدم مرة كل أربع سنوات أو أقل ! .

وساطة سلام  
في خدمة المقاومة  
أم حكام الأردن؟

من قال أن حكومة الشباب مفلسة وعاجزة عن القيام بأدوار كبرى يشار إليها بالبنان ؟

ومهمة صائب سلام في عمان ، حيث قال بأنه لن يقتني بالتوسط بين السلطة الأردنية والمقاومة بل سيميل على عقد اتفاق نهائي وأثبت بينهما ، هي برهان على أن حكومة « الثورة من فوق » غير عاجزة وغير مفلسة . وأنها قادرة على القيام بأدوار أكبر وأوسع مما يستوعبه المسرح اللبناني ..

مراحل ، وسط سكوت الأنظمة العربية وحتى تشجيعها الضمني ودعم الدوائر الإبريالية وخصوصاً الأميركية ، لإمارة نصفيّة حركة المقاومة مستفيداً من الأزمة المصيبة الجذور التي تعانيها هذه الحركة والأخطاء التي ارتكبتها .

في هذا الضوء يمكن النظر إلى الوساطة اللبنانية وإلى نتائجها التي لا بد أن تصب في النهاية في قتاة مؤامرة النصفيّة وتؤكد الاتباء الواردة من عمان بأن مهمة سلام قد ساهمت في الواقع بتقوية موقف الحكم الأردني وفي تغطية دوره الخياني للقضية الفلسطينية ونواظرة مع الإبريالية والصهيونية .

وأذا كانت علاقات الدولة اللبنانية مع حركة المقاومة في الوقت الحاضر لا تنسم بطابع الصدام كما هو الحال في الأردن ، فإن السياسة اللبنانية سارت منذ الصدامات الدامية في تشرين عام ١٩٦٩ مع حركة المقاومة في لبنان في خط يرمي إلى تعاضد الاشتباك المسلح معها بانتقال نتائج حملة النصفيّة المدروسة التي تتعرض لها في الأردن والتي أسفرت عن إبعاد المقاومة بصورة تامة عن عمان وجميع المدن الأردنية بالأضافة إلى مناطق الحدود مع إسرائيل حيث شلت

سقطير وجوه الكثيرين من « ممثلي الشعب » الحاليين وتدل مكانها وجوه أخرى تختلف عنها في الشكل ولكنها واحدة في الجوهر .. وهذا يعود إلى تغير موازين القوى بين فصائل النظام المتصارعة بعد انتقال السلطة من عهد إلى آخر . فمن الطبيعي أن يعرض العهد الجديد الذي جات به قوى وتحالفات سياسية في وجه قوى وتحالفات مضادة ، على تركيز حكيه خلال سنوات ولايته الست على قاعدة نيابية تدن له بالولاة والقائيد . ولهذا السبب نفسهمراً حالياً ينفذ مخططاً لتأمين قاعدة مضبوته له على صعيد مختلف أجهزة الحكم الإدارية وسواها من طريق صرف عدد من الموقوفين الذين جات بهمهم المهود السابقة وحشد الانصار والاعوان في الأيكة الرئيسية والحساساة في هذه الأجزاء .

تحفل الصحف اليومية كل يوم تقريباً بآبناء عن اعتقادات اسرائيلية على قرى الحدود ونسفها منازل المواطنين وعن وجود دوريات عسكرية للعدو داخل الأراضي اللبنانية بصورة شبيهة دائماً تسرح وتجرع وتهدد السكان وتخطفهم دون أن يتعرض لها أحد .

ولم يعد سرا أن عشرات القرى في منطقة الحدود مع العدو لم تعد ميساً خاضعة لاشراف الدولة اللبنانية لسبب بسيط هو أن هذه الدولة لم تجد موجودة هناك بأي شكل من الأشكال .. فقد مضى زمن طويل على انسحاب أجهزة الدولة الرسمية من هذه المناطق حتى تتجنب الاشتباك مع العدو من قريب أو بعيد بعد ما أصبحت الحدود اعتدائاته العسكرية على قرى الحدود شيه دائمة ، وبعد ما أصبحت دورياته الراجلة والآلية تجوب المنطقة يوماً على طرقات ومساكن شقتها إسرائيل داخل الحدود .. ولهذا أقدم سكان هذه القرى بنسبة تتراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ بالقرى على النزوح إلى المناطق الأخرى الأكثر مفاً وبعداً عن متناول القوات الإسرائيلية ، تجنباً لما يتعرضون له من قتل وخطف وأهانة

## بقلم : حسن فخر

معليتها ضد العدو . وبعد تحقيق هذه النتائج انتقلت السلطة الأردنية إلى محاولة الإيجاز عليها في المناطق البعيدة والمجزولة الواقعة فيها في الجبال وأحراش جرش .

ولكن يبدو أن بعض القيادات اللبنانية بما تنسم به من نصر نظري سياسي وعجيز قباذي لم تعد قادرة على وقف سيرها في منازق التنازلات والتراجعات الأساسية التي ركبت موجهها منذ واجهت أزماتها الأولى مع الإنظمة ولا سيما في الأردن ، ولهذا نراهنا تتعلق بي « جبال الهواة » وحتى بمنزل وساطة سلام واستفارة « فيرة » الحكام السمويين للتدخل لدى حكام الأردن من أجل وقف تنفيذ مؤامرة النصفيّة . وهي تطالب بتفاقات القاهرة وعمان التي أبطلتها حكومة عمان بعد ما حققت من طريقها خلال الفترة الزمنية التي عقدت فيها نتائج أساسية في التي تجا إليها لجبهة مؤامرة النصفيّة في الأردن اليوم وفي فترة غدا من أعمال هذه الوسايط المرحية لبعض الحكام العرب ، لن تؤدي إلا إلى زيادة تضعفص مواقفا وعزالتها عن الجماهير العربية التي كان ينبغي أن تنهج إليها بحزم وتفاعلة منذ البداية وتحتورها حصنها وملاصها .

الدولة الغائبة  
.. ودوريات العدو  
الحاضرة!

على أيدي الدوريات الإسرائيلية .

ونتيجة ذلك الواقع تمكن العدو من خلق بؤرة له في بعض أوساط السكان هناك وسمن بينهم بعض الوجهاء والتواطير الذين اغلروا بضمائرون مهم ويزودونه بلغبار تحركات الضالين وغيرها .. وقد ذكرت الاتباء أن السلطات اللبنانية اعتقلت في الأسبوع الماضي ناطور قرية كركلا بتهمة الاتصال بالدوريات الإسرائيلية .

ولا شك أن الاتصال بالعدو والتعاون معه جريمة تكراء وخيانة وطنية كبرى يستحق صاحبها أقصى العقاب ، ولكن هذه المسألة تضع في موضع البحث مسؤولية الدولة اللبنانية في أنصاح المجال أمام بعض الأفراد للعمل في خدمة العدو الفاضب . لك أن السلطات اللبنانية قد تخلت في الواقع عن أبسط واجباتها في حماية مواطنيها الذين يقتلون ويغطفون ويهاتون وتنسف منازلهم باستمرار ، بعد ما تركت قسماً من الأراضي اللبنانية مسرحاً للدوريات الإسرائيلية لتجربها بالطمأن غارضة هالة من الإرهاب والقلق الدائمين على من تبقى من سكان قرى الحدود .



## تفكيك «الأوبل» قيام السعودية بدور شرطة الخليج

بعد زيارة الملك فيصل إلى نيكسون، قررت الإرامكو أن تريد انتاجية البترول الصافي السعودي، ثلاثة أضعاف ما هي عليه اليوم، وذلك خلال ثلاث سنوات أي حتى سنة ١٩٧٤. مما يحمل نسبة الإرامكو في الانتاج العالمي للنفط الصافي من ٧٥٥ إلى ١٥ أي من ٢٣٣٤ مليون طن إلى ٢٤٠٠ مليون طن سنوياً. عندئذ تحتل المملكة السعودية المرتبة الأولى بين البلدان المصدرة للبترول الصافي، وتليها إيران وفنزولا الخ.

والأخذ بين الاعتبار ازدياد الضرائب على النفط الصافي منذ اتفاقات طهران، وأيضاً أن المعادلات النفطية السعودية ستصبح خمسة أضعاف ما هي عليه اليوم وتحتل من ٩٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧١ إلى خمسة مليارات سنة ١٩٧٤. وراء ذلك، تبدو المقارعة الأميركية واضحة تماماً:

● لقد أكتلت الأزمة النفطية الأخيرة على أربعين أساسيين:

١ - أكتفت من جهة، على تضامن أعضاء الأوبك في حالات التآزم (وقد اشترك في هذا التضامن البلدان الكثر اعتماداً ورجعيةً وأكثر تقرباً من الولايات المتحدة (إيران) .

ب - ثم أن الأزمة الأخيرة كشفت الخطر الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة، من جراء تضامن أعضاء الأوبك. أي أنها أشارت إلى إمكانية هؤلاء الآخرين بالقيام بهصار جزئي ومؤقت، ذي عواقب جد خطيرة بالنسبة للصناعة الأميركية، ومن ثم بالنسبة للاقتصاد الأميركي والصناعة العربية في الولايات المتحدة، خاصة وأن هذه الأخيرة نظراً إلى تزايد حاجات صناعتها وتسلحها، وإلى نقص في مصادر النفط الداخلية، مضطرة على نظرها.

ان الاتفاق القطبي بين الإرامكو مع أبادي البلدان المصدرة للنفط لا بل أنه يحمل هذه البلدان على التراجع من المطالبات:

٢ - ثم أن اختيار الولايات المتحدة للملكة السعودية كإحدى، وفي الفترة الواقعة، له هدف جغرافي سياسي:

١ - تدعم دور المملكة ومن وراءها دور الولايات المتحدة نفسها.

ب - التصدي للتحلل السوفييتي في المحيط الهندي - الخليج العربي.

المرحلة الأولى: فرضت السعودية نفسها على العالم العربي في مؤتمر الخرطوم، عندما تمت المساعدات المالية التي مقرها في نفط القاهرة من هجومها على النفط الليبي الرجمي من جهة، ومخالف انسحابها من صمنها من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: فخت مصر نافذة على المصالح الأميركية، فقبلت مشروع روجرز ويوقف إطلاق النار، مما مكن الملك فيصل مؤهلاً بأن يقوم بدور الوسيط بينها وبين نيكسون. وبالمقابل وافقت مصر على قيام

مشتركة. راجع الحرية عدد ٥٧٢ ص ٩) زيارة فيصل إلى مصر (واستمرار المساعدات المالية.. أن تشاك هذه العناصر، إذا يمكننا من إعطاء اتفاقية الإرامكو السعودية حجتها السياسي الفعلي:

١ - بالأسف إلى ذلك كله، فإن الاتفاقية بكل ما ترتب عليها من نتائج الاقتصادية والسياسية، ستسمح للسعودية بالقيام بدور «شرطة» منطقة عدن - عمان مسقط في سبيل خلق القوة التي تهدد مباشرة المصالح النفطية الأميركية - البريطانية. وقد دفعت المملكة حين ذلك شرارها لتفاسي البلدان العربية «التقدمية» عن ذلك الدور.

٢ - بالإضافة إلى ذلك كله، فإن الاتفاقية بكل ما ترتب عليها من نتائج الاقتصادية والسياسية، ستسمح للسعودية بالقيام بدور «شرطة» منطقة عدن - عمان مسقط في سبيل خلق القوة التي تهدد مباشرة المصالح النفطية الأميركية - البريطانية. وقد دفعت المملكة حين ذلك شرارها لتفاسي البلدان العربية «التقدمية» عن ذلك الدور.

خلاصة القول أن اتفاقية الإرامكو السعودية تبدو وكأنها حجر الزاوية في استراتيجية تهدف إلى إعادة تركيب الوضع في العالم العربي.

### انتصارات عسكرية جديدة لتقارظنار

بلاغات عسكرية صادرة عن جيش التحرير الشعبي، إقليم تقفار، المنطقة الشرقية: الوسط، الغربية:

بلاغ عسكري رقم ١٥٦ - ٧١ بتاريخ ٧-١١-٧١ وفي الساعة السادسة صباحاً حاول العدو التسلل إلى جنوب الخط الأحمر في منطقة «الحصل»، وكانت قواتنا تراقب تحركاته وفي الساعة الثامنة صباحاً فختت قواتنا نيران أسلحتها الثقيلة والخفيفة من عدة اتجاهات وقامت بقصف مركز على العدو ثم فختت قواتنا خلال هذا القصف الخفيف إلى مكان قريب حيث استطاعت أن تطوق العدو من عدة اتجاهات وتصدت الحركة حتى الخامسة مساء وبعد ذلك فختت مدفعية العدو مواقمها تلك المصارم فواته التي لا تزال محاصرة من قبل قواتنا الجاسدة غير أنها فختت ولا تزال قوات العدو واقعة في كاشية ومحاصرة ولم تعرف خسائرها حتى كتابة هذا البلاغ.. ومن جانبنا أصيب أحد المقاتل بجروح طفيفة أثناء احتجاز مرابي العدو.

بلاغ عسكري رقم ١٥٧ - ٧١

بضابسة الذكرى المجيدة السادسة لثورة الخامس من يونيو وبتاريخ ٨-١١-٧١ في تمام الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً قامت قوات جيش التحرير الشعبي بالخطوة الوسطى الخط الأحمر بشن هجوم عنيف على كافة مراكز العدو والقاعدة الجوية. وشمل الهجوم ١ - قاعدة صلالة ٢ - مركز تان ٣ - مركز السيلة ٤ - مركز اسحات. وقد استمر القصف المركز على قاعدة صلالة مما أدى إلى تدمير بعض المنشآت الحيوية ومنها اعطاب طائرة نقل كبيرة كانت رابضة على أرض المطار اعطاب كاملاً ودمرت بعض مخازن العنار والوقود والتبوين وشوهت التيران وهي تشغل بكافة وحدة تزيد على ثلاث ساعات كما شوهت سيارات الاسعاف نقل جماعات كبيرة بين قنلى وجرى الا أنه لم تعرف عددها بالتحديد، كما قصف أحد المراكب مريدين في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وأدى ذلك إلى اشمال النار في الحيات التابعة للعدو وتدمير تحصيناته وأسكنات منفصله.

بلاغ عسكري رقم ١٥٨ - ٧١ بتاريخ ٧-١١-٧١ في تمام الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر قام سلاح الجو الملكي البريطاني بقصف أحد مواقمنا في المنطقة الغربية وقد أصيب اثنين من المواطنين أصابات طفيفة. ولقد نصت دفاعاتنا لإزالة طائرات العدو وأجبرتها على الفرار.

بلاغ عسكري رقم ١٥٩ - ٧١ بتاريخ ٧-١١-٧١ وفي تمام الساعة الخامسة والنصف ابتنا القصف المركز على مواقع العدو في شليات واستمر القصف لمدة ساعة، وفي أثناء القصف بشط العدو القطة بالخمسة الطويلة الذي وبدون تمييز في تلك الحركة استجد العدو بطائرات لنصيبه من قصف جيش التحرير الشعبي وقد أصيب جيش العدو أصابات بالغة لم تعرف بالتحديد حتى كتابة هذا البلاغ.

بلاغ عسكري رقم ١٦١ - ٧١ بتاريخ ٧-١١-٧١ كرتت قواتنا القصف على مواقع العدو من ثلاثة اتجاهات وابتنا القصف من الساعة الخامسة والنصف مساء واستمر حتى الساعة السادسة مساء وقد فسر العدو من جراء ذلك القصف ما يلي:

١ - ١٥ جندي بين قتيل وجريح. ٢ - ستدمر سيارتين أحدهما من طراز بيغورد والثانية نقلية للياه وعادت قواتنا إلى قواعدنا سالمة حاملة معها راية النصر.

عاش جيش التحرير الشعبي واليهاب والشعبية.

وعاش صمود شعبنا الجليل ضد العدوان الاستعماري الرجمي.

والموت للمعتدين الإمبرياليين وعيلاكهم.

## مصير الشعب الكردي في ظل الحكومات المتعاقبة على الحكم في سوريا

تلقت « الحرية » هذا المقال عن وضع الكرد في سوريا من اللجنة المركزية للبارتي الديمقراطي الكردي في سوريا، وهي تنشره بنصه الخرفي كوجهة نظر من إحدى القوى اليسارية الكردية، معتبرة أن مهمتها - كجبهة ثورية عربية - نسج الجبال للقوى الوطنية الكردية أن تكشف أساليب الاضطهاد والأرهاب التي تشنها عليها القوى العربية الشوفينية والعنصرية، وأن تتبنى مطالبها الديمقراطية:

بعد الحلاء الأجنبي عن البلاد، والحكومات الرجعية التي تسلمت مقاليد السلطة في دمشق وتوالت على الحكم، والصفي بغيه صهر وجود الوطنية الكردية في سورية يحض مثل هذا الاندماء الكالب لأن الكرد ادركوا بأن مصطلحهم هي الارتباط مع العرب في وحدة وطنية صمنها التاريخ في أيام الانتداب الفرنسي رفض الكرد التعاون مع فرنسا بالرغم من الاغراءات التي قدمت لهم وادركوا أن ارتباطهم بأخوانهم العرب هو الطريق الصحيح نحو تحررهم وتحرر العرب فشاركوا في الثورات السورية ضد فرنسا (كثورة ابراهيم هنانو وغيره) وأن شعبنا الذي قدم الفاني والرخيص في سبيل المحافظة على الوحدة الوطنية في سورية وعلى الأخوة العربية - الكردية ما زال يناضل من أجل ذلك لأنه يدرك بأن اتحاد نضال طبقة العمال والفلاحين الكردية هو الحل الثوري الذي يضمن تقدم سوريا في طريق الاشتراكية والوحدة.

٢ - يعمل المشروع على طرد الفلاحين الكرد القاطنين في موازاة الحدود السورية التركية بطول ٢٧٥ كم وعرض ١٥ كم من أراضيهم التي خارج هذه المنطقة المسماة بالحزام العربي. هذا فذلك ضرب طوق حول الكرد بحزام عربي عن طريق نقل مواطنين عرب واسكانهم في منطقة الحزام الخفي من السكان بغيه تقريب القطة بالقة. وعلمنا بأن حزب البعث بتطبيق هذا المشروع العريب وقام بطرد الفلاحين الكرد من أراضيهم التي ورثوها أباً عن جد، ومنهم من بناء دور سكن جديد.

٣ - عمل حزب البعث على طرد الضباط الكرد من الجيش وإغاق باب الانسحاب إلى الكليات العسكرية، وهرم الكرد من الوظائف المهمة وضيق الخناق على العمال الكرد، وأقام جيشاً كبيراً من الماطين عن العمل في المناطق الكردية.

٤ - على الصعيد الطائفي والتبويي أخذ حزب البعث على عاتقه إنشاء جيل من الكرد المستسلمين للأمر الواقع. وقام بقصف كافة الحركات الطلابية بالقوة واعتقل وعذب الكثيرين من الطلاب الكرد وكان آخر دفعة من الذين اعتقلهم ولا تزال مشكلتهم قائمة حتى الآن.

٥ - سيمت طلب من القاشلي في ٩ آذار ١٩٧٠ على أثر تجميعهم شعارات الاشتراكية وتأييدهم للعمل الفدائي والأخوة العربية الكردية واندوا بسقوط الإمبريالية والصهيونية سيلمهم بسند كمال قبل فترة وسماً زالوا يرددون إلى الحكم في دمشق علماً بأنهم ينتمون إلى طبقة مضطهدة قوياً وطبقياً وهم أبناء الفلاحين الفقراء لا يستطيعون السخر ١٠٠٠ كم في نرددهم على المحاكمة وتاجيل الحكم.

ومن سارساته العملية فتج منها لا يختلف عن سابقه من الحكومات الرجعية بل زادهم شوفونية وتابع بدوره مخططات سحق الشعب الكردي وطورها. فحزب البعث كجبهة الانفصال هي التي خططت مشروع الإحصاء ونفخته فإن حكم البعث كرس هذا كواقع واعتبره شيئاً مقدساً يجب السير على أساسه ولم يكف بذلك بل اعتبر المواطنين الذين هربوا من الجنسية نتيجة الإحصاء لاجئين أجانب وقرر طردهم خارج الحدود السورية.

مشروع الحزام العربي العنصري ولكي تستكمل حكومة البعث سلسلة الحلقات للقضاء على الشعب الكردي خططت لمشروع عنصري جديد وهو الحزام العربي الرجمي. والذي يقضي: ١ - حرمان الفلاحين الكرد حق الانتفاع بقانون الإصلاح الزراعي، والفلاح الفقير الذي يملك قطعة أرض مستقترق منه أرضه كونه جرد من الجنسية السورية.

٢ - يعمل المشروع على طرد الفلاحين الكرد القاطنين في موازاة الحدود السورية التركية بطول ٢٧٥ كم وعرض ١٥ كم من أراضيهم التي خارج هذه المنطقة المسماة بالحزام العربي. هذا فذلك ضرب طوق حول الكرد بحزام عربي عن طريق نقل مواطنين عرب واسكانهم في منطقة الحزام الخفي من السكان بغيه تقريب القطة بالقة. وعلمنا بأن حزب البعث بتطبيق هذا المشروع العريب وقام بطرد الفلاحين الكرد من أراضيهم التي ورثوها أباً عن جد، ومنهم من بناء دور سكن جديد.

٣ - عمل حزب البعث على طرد الضباط الكرد من الجيش وإغاق باب الانسحاب إلى الكليات العسكرية، وهرم الكرد من الوظائف المهمة وضيق الخناق على العمال الكرد، وأقام جيشاً كبيراً من الماطين عن العمل في المناطق الكردية.

٤ - على الصعيد الطائفي والتبويي أخذ حزب البعث على عاتقه إنشاء جيل من الكرد المستسلمين للأمر الواقع. وقام بقصف كافة الحركات الطلابية بالقوة واعتقل وعذب الكثيرين من الطلاب الكرد وكان آخر دفعة من الذين اعتقلهم ولا تزال مشكلتهم قائمة حتى الآن.

٥ - سيمت طلب من القاشلي في ٩ آذار ١٩٧٠ على أثر تجميعهم شعارات الاشتراكية وتأييدهم للعمل الفدائي والأخوة العربية الكردية واندوا بسقوط الإمبريالية والصهيونية سيلمهم بسند كمال قبل فترة وسماً زالوا يرددون إلى الحكم في دمشق علماً بأنهم ينتمون إلى طبقة مضطهدة قوياً وطبقياً وهم أبناء الفلاحين الفقراء لا يستطيعون السخر ١٠٠٠ كم في نرددهم على المحاكمة وتاجيل الحكم.

نم أننا نسال لماذا يعتقل ويعذب هؤلاء الأنهم رفعوا وردوا الشعارات التقدمية التي يرفعها الحزب الحاكم نفسه..

٥ - في الفترة الأخيرة بعد استيلاء حافظ اسد على السلطة بنعت السلطة في منطقة الجزيرة الفلاحين الكرد من جيمع القش الذي ينتج عن المصاد والذي يستخدم لبناء دور جديدة وعلف للصيوانات وسيلجلب غلايين عرب لجمع تلك القش بدلاً عن الكرد تمهيداً لاسكانهم في القطة فهاذا يعني كل ذلك؟

كل ذلك جرى ويجري في ظل حكومات رجعية وأخرى تدعم التقبيلة والإشراكية والديمقراطية. فحزب البعث منذ استيلائه الحكم وتغير الوجوه والشخصيات فيه وتغير الشعارات أيضاً. استمر في كل الأحوال الاضطهاد وازداد يوماً بعد يوم بحق شعبنا الكردي في سورية وظليته ومورست أشد وسائل الإرهاب والقمع وملاحقة وسجن الماطين الكرد في صفوف البارتي الديمقراطي الكردي. إلى أن جاء نقر آخر من قشادة حزب البعث بقيادة حافظ الاسد واستلم السلطة تحت ستار إجراء اصلاحات في البلاد والسير بها إلى الامام عبر بنشاء اقتصاد وطني مبني على أسس اشتراكية، والعمل على إنشاء جبهة وطنية من كافة الفئات والأحزاب الشعبية فهاذا حصل الكرد من ذلك:

١ - قام الاسد بزيارة لكافة محافظات سورية عدى محافظة الجزيرة والتي يقطنها الكرد.

٢ - شكلت وزارة ومجلساً للشعب من أغلب الفئات والأحزاب باستثناء الكراد بقيادة حزمهم التقدمي البارتي الديمقراطي الكردي (اليساري).

٣ - يقوم حزب البعث الآن بالتخفيض لانتخابات مجالس محلية بناء على تقسيم الادارة المحلية فهاذا تود أن نسال السلطة هل سيكون قانون الادارة المحلية كسائر القوانين التي قررت في السابق واستنتجت منها الشعب الكردي، وهل ستكون التميمات القوية المحور الاساسي في تشكيل المجالس المحلية، كما تم في انتخابات نقابات العمال والمعلمين واتحادات الطلبة واتحاد النساء وإلى ما هنالك من منطيات شيعية؟

٤ - أننا نسال إلى متى سيدوم هذا التجاهل للاضطهاد الواضح لحقوق الكرد وهل يمكن للحكم القائم حسب إمكان أن يفهم حقيقة وجود الكرد في سورية وأن يعترف بوجوده كشعب وينجح حقوقه السياسية والثقافية والاجتماعية ضمن الادارة المحلية؟

٥ - ان حزب البارتي الديمقراطي الكردي في سورية (اليساري) يناشد كافة القوى التقدمية والوطنية في سوريا ويدعوها لتحمل مسؤوليتها تجاه الشعب الكردي المضطهد وتدعم مطالبه المشروعة وتعمل على تحقيقها. وإننا لنذكر أن سورية لا يمكن أن تساهم في حركة التحرير الوطنية العربية وخاصة في هذه الفترة إلا إذا اذنت لها ليهامها فملياً في بناء الوطن والسير به في طريق الاشتراكية العلمية والعمل على قيادة طلائع الكاينين لهذه الجبهة لتحقيق مهام هذه المرحلة ولنصعب دمشق قلعة صاعدة وهاتوي ثابتة ضد الإمبريالية والصهيونية العالية، ولنخضع شعار حرب التحرير الشعبية فملياً في حيز التنقيذ العملي للقضاء على أكبر قاعدة عنصرية الإمبريالية إسرائيل وتحرير

الأرض والإنسان والكرد.

اللجنة المركزية للبارتي الديمقراطي الكردي في سورية

الحرية صفحة ١١





وشائق

# مَنْ تَرَبَّاتِ النُّضَالِ ضِلَّةَ الْإِنْتِهَازِ فِي سَبِيلِ «الْحَرْبِ» الشَّعْبِيَّةِ فِي الْحَزْبِ الشُّيُوعِيِّ الْعِرَاقِيِّ

سناحه الفكرية الثالثة لانتفاضة الأهوار في جنوب العراق ، يبدأ « الحربة » بنشر بعض ما وجد في أوراق بطل هذه الانتفاضة ، الشهيد خالد أحمد زكي ( ظافر ) . نبينا يلي وتبشيره كتبها الشهيد خالد في أواخر ١٩٦٦ أو أوائل ١٩٦٧ يرد فيها على الاتجاه التصويبييني ( خط أب ١٩٦٤ ) داخل الحزب الشيوعي العراقي الذي انتقل فجأة من الدعوة إلى حل الحزب إلى المفاداة بالانقلاب العسكري الثوري للإطاحة بحكم آل عارف . يدافع الشهيد خالد ضد هذا الشعار عن شعار « الحرب الشعبية الطويلة الذي » مجموعة كتابات خالد أحمد زكي مستمد في كرام الحزب الشيوعي العراقي ( القيادة المركزية ) الذي قدم لسهة بالكتابات التالية :

كتب الشهيد ظافر هذا التقرير في أواخر عام ١٩٦٦ أو أوائل ١٩٦٧ في أكبر الظن ، حيث أن التقرير لم يكتمل تماماً ولم يحمل أي تاريخ . غير أن النقاش حول « أساليب الكفاح » داخل صفوف الحزب الشيوعي العراقي كان يدور في الحزب بعد أن تقرر ، في الاجتماع المسبوق « اجتماع الخمسة وعشرين » في تشرين أول ١٩٦٥ ، تخطئة خط أب ١٩٦٤ التصويبي الذي تقرر بموجبه حل الحزب الشيوعي العراقي والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي . وقد جرت انتخابات جديدة لقيادة الحزب ضمت إضافة إلى الأعضاء المؤيدين للتحريبيين القدماء بعض العناصر الجديدة من الودحيين والانتهازيين ، الذين ركبوا موجة السخط ضد خط أب ليصعدوا إلى المراكز الحزبية . وقد تقرر في هذا الاجتماع أن يعد الحزب العدد للقيام بانقلاب عسكري « ثوري » . ومعلوم أن العناصر التصفوية التي ظلت على رأس الحزب عملت بكل جهد لتفتيت الخط العسكري والتنظيمات الحزبية الخاصة الأخرى مثل خط « حسين » لتفويت الفرصة على العناصر الحزبية العسكرية وتلك العناصر في القيادة والخط العسكري التي أخذت قرار الاجتماع « ٢٥ »

ولكن الدعابة « للانقلاب العسكري الثوري » ظلت تدور داخل صفوف الحزب ، بقصد صرف النظر عن أي محاولة ثورية جدية وقطع الطريق

على التقرير وبصورة واضحة وتكتيكاً «لانتفاضة العسكرية الثوري» ولكنه ناقش بصورة رئيسية تكتيك « الانتفاضة المسلحة » كما جاء في تقرير الرفاق الثلاثة ، ولم يناقش بصورة جدية الرأي المهم الآخر : حول الحرب الأهلية ، بفتح جبهة ثانية في الجنوب مبنية بصورة أساسية على تكتيك حرب العصابات في الريف كركن أساسي وفي المدن أيضاً ، إضافة إلى توسيع العمل في الجيش كركن هام آخر ، واعتبار الثورة العسكرية كركن ثالث للثورة ... وكذلك استغلال الصلات الجماهيرية الأخرى والمقاسية - اقتصادية وسياسية - ثقافية وغير عنيفة - والتي تخدم استراتيجية وتكتيك النضال المسلح بصورة عامة . - إنهم أطلع لحد الآن على تقرير الرفاق الثلاثة فيما يخص « الانتفاضة الشعبية المسلحة » وعلى هذا الأساس فإن مناقشتي لهذا الرأي إن تكون عقيمة وجيدة . ولكن التقرير قد عكس جوهر هذا الرأي عندما ذكر « الانتفاضة الشعبية ( قد ) تتطور : - «أضراب اقتصادي ... يتطور إلى سياسي ... يصبح « شرارة » الانتفاضة .. مظهر تطور ... الخ . تدر فلاح يطور .. يكسب المدن .. الخ . » ( ويمكن لأي منها أن تكسب أقالماً من الجيش ، فتصبح انتفاضة شعبية مسلحة » .

هالو التقرير في بدايته تصوير «لانتفاضات العسكرية» وكأنها شيء جديد ، إذ جاء فيه « أنه لم يلق ( أو لين ) أو الذي سبقه ، بينما هم يعولون كليا على تنفع نظري الثورة الاجتماعية إلى مبالغتها واستنتاج النتائج الضرورية منها .. الخ . » صحيح أن الانتفاضات العسكرية أصبحت في

على عمل حزبي جاد لاقضاء العناصر المسؤولة عن خط أب التصفوي بجهة ضرورة الانتظار لتنفيذ «خط» الحزب في الانقلاب العسكري . وكان من السخرية أن يكون كاتب تقرير ومفلس نظرية حل الأحزاب الشيوعية العربية والاندماع بالاتحاد الاشتراكي العربي هو نفسه مؤلف تقرير « تكتيك الانقلاب العسكري الثوري » . وأمام هذه الموقظة ظهرت دعوة أخرى داخل صفوف الحزب عبر عنها تقرير حول «الانتفاضة المسلحة» - دعوة تقول بتطوير الحركة العنوية للجماهير ابتداء من معارك يومية محدودة - أضراب اقتصادية ... أو مظاهرة جماهيرية ... الخ وتصميمها لاسقاط الحكم .

وأمام هذه الدعوات طرحت الشهيد « ظافر » خالد أحمد زكي طريق « الحرب الأهلية الطويلة الأمد » مفندا دعوات الاعتماد على الجيش النظامي القائم كإداة رئيسية للتحويل الثوري ، وداعيا إلى الاعتدال على الجماهير المسلحة في الريف والمدينة ، دون إغفال لدور العناصر الثورية داخل صفوف الجيش .

أما الشهيد خالد فلم يكتف بالدعوة للحرب الشعبية بل بذل أقصى الجهود من أجل تنظيم العناصر الثورية ودعمها إلى الريف ثم التحق هو نفسه ونفع حياته ثمناً للأفكار التي آمن بها وقدم القوة لوحدة النظرية والعمل .

يعطي أهمية خاصة إلى دعوة الجنود وشاركهم في اجتماعات العمال السياسية . وردا على أولئك الذين لم يوافقوا على إعلان الثورة في أكتوبر بجهة أن الحزب الماركسي يجب أن لا يقوم « بمؤامرة عسكرية » بلكتيك قال لينين « أن المؤامرة العسكرية تكون بكتيك إذا لم تكن منظمة من قبل حزب طبقية ثائرة وإذا لم يلفظ منظورها بنظر الاعتبار الوضع السياسي بصورة عامة والوضع المالي بصورة خاصة ، وإذا كان هذا الحزب لا يتبع بتأييد غالبية الشعب كما هو مدعى بالواقع الثابتة وإذا لم يكن تطور الأحداث في الثورة قد أدى لنبذ الكتلين البني برجوازية . وإذا لم ترجع إلى جانب الثورة أغلبية تنظيمات النضال الثوري ... كالتصويبات .. وإذا لم يكن المزاج قد تطور بصورة تامة داخل الجيش ( في أيام الحرب ) والمعادى للحكومة التي تجر حرب غير عادلة ضد رغبة الشعب ، وإذا لم تكن شعارات الانتفاضة مثلا « كل السلطة للثوريين » « الأرض للثوريين » ... ، قد وجدت أوسع انتشارا وشعبية وإذا لم يكن قد اقتنع بعض العمال والجنود بوضع الجماهير البائس وتأييد الريف كما انعكس في حركات الفلاحين النشطة ، أو كما انعكس بالانتفاضات المسلحة ضد الإقطاعيين وفسد الحكومة التي تدافع عنهم . وإذا كان حل الوضع الاقتصادي في البلاد يعطي أي أمل في حل من مناسب للثمة باتباع طرق سلبيات ولاتية . ومن هذا القطف نستطيع أن نتبين بسان لينين قد حدد الظروف الموضوعية والذاتية والتي يمكن فيها للحزب الثوري القيام بمسألة سمي في ذلك الحين بـ « المؤامرة العسكرية » من دون الوقوع في خطأ « البكتيكين » التي قد تجلب الدمار إلى الحركة الثورية أي أن « المؤامرة العسكرية » ما كانت ممكنة بدون نضوج الأزمة الثورية العامة في البلاد واشتداد

الضغوط الاقتصادية ... يتطور إلى سياسي ... يصبح « شرارة » الانتفاضة .. مظهر تطور ... الخ . تدر فلاح يطور .. يكسب المدن .. الخ . » ( ويمكن لأي منها أن تكسب أقالماً من الجيش ، فتصبح انتفاضة شعبية مسلحة » . هالو التقرير في بدايته تصوير «لانتفاضات العسكرية» وكأنها شيء جديد ، إذ جاء فيه « أنه لم يلق ( أو لين ) أو الذي سبقه ، بينما هم يعولون كليا على تنفع نظري الثورة الاجتماعية إلى مبالغتها واستنتاج النتائج الضرورية منها .. الخ . » صحيح أن الانتفاضات العسكرية أصبحت في

لحمايته أو الاحتفاظ به ويمكن القول انطلاقاً من مستوى وطبيعة الصراع في العراق - أن أية طبقة لن تستطيع الوصول إلى الحكم دون أن تعتمد الجيش وسيلة أساسية .. » - « أن ميدان الحركة الرئيسي هو العاصمة بغداد ... وقد دلت التجارب الكثيرة أن الضرورة التي توجه بنجاح إلى رأس السلطة السياسية في بغداد كتيلة بانها الحركة في كل البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، وبالعكس دلت التجربة نفسها على أن اختيار موضع آخر من البلاد لأية معركة مهما كانت بطولية وضارية لا يمكن أن تسقط الحكم بل هي في أفضل الأحوال تزعزعه أو تضعفه .. »

٦ - « أن الوسيلة « الرئيسية » في الانتفاضة هو الانقلاب العسكري أما الوسائل الأخرى فهي مجرد « وسائل » ضرورية مساعدة . » أن هذه الملاحظات لا تعكس تحليلاً ديكالكتيكاً للأحداث ونقطة الثورة إلى عملية ميكانيكية مجردة وغير مترابطة ومتكاملة ، وبالتالي فهي ملاحظات لا تعتمد على التحليل الطبقي الماركسي الصحيح . والان فكل أن وصف منطلقات التقرير بالمضات المارة الفكر مجرد تعابير ماركسية « جامدة » لا تبت إلى ظروف عراقنا الحاضرة بشيء .

١ - أن الجيش - كجهاز - ليس جيشاً وطنياً ، وإذا ما لمب قطعاً - فليس دوراً حاسماً في ١٤ تموز فاته استعمال ذلك وفي حالات عديدة كجهاز قمع أساسي ضد الحركة الشعبية ، ولورات الردة أمثلة : انتساب شباط ، مؤامرة الشواف ، الحرب ضد الشعب الكردي ، قمع الانتفاضات والوثبات في العهد الملكي ... الخ . والجيش كجهاز لا يمكن أن يكون ( في الجوهر ) في دولة رأسمالية إقطاعية - جهازاً حليماً ، بل يكون أداة رئيسية طيبة لاضطهاد الطبقة العاملة والحركة الثورية . وفي العراق قام الاستعمار الإنكليزي بالدور الرئيسي في تكوين الجيش العراقي ليقيم بالدور الحاسم في الدفاع عن كيان النظام الملكي الإقطاعي المصيل وسنت له قوانين برجوازية صارمة مبنية على تقاليد رجعية ... غير أن الجيش العراقي - من حيث التركيب خاصة قاعدته - ( وهذا ينبغي أن حد ما على معظم بلدان ما يسمى بالعالم الثالث ) قد تآزر جزء منه بالإحداث السياسية الداخلية العربية والعالية ، أن اشتداد نضال الجماهير العراقية في المدن والإرياف ضد النظام الملكي والأحلاف الاستعمارية وتساعد حركة إعلان توحيد القوى الوطنية في جبهة الاتحاد الوطني ١٩٥٧ . أن معظم الشروط الذاتية كانت متوفرة ليقوم الضباط الأحرار بأعمال الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي هبت الجماهير منذ الساعات الأولى للضاح من الثورة بمساعدة طغاة الجيش القاتلة للقضاء التام على خطر جيوب القوى المقامضة لها .

نعم أن تلك العملية بعد ذاتها كانت تعطيها لمصير العسكري الصام وتخطيها للثوريين - واقتياد التي بينى على أساسها الجيش كجهاز « قمع » غير أن ذلك ما كان ممكناً بدون توفر ، الشروط الموضوعية والذاتية - المارة بالذكر - ويجب الإشارة إلى أن القادة الذين

قاموا بتنفيذ ذلك الخرق كانوا من بعض الضباط الكبار والمتوسطين ( وهذه نقطة عملية هامة سنأتي عليها مرة ثانية بعد حين ) . أن تفكك الضبط العسكري الرجعي قد بلغ أوجه أبان المذ الثوري العام . وفي ذلك الحين فقط كانت جميع الظروف الذاتية والموضوعية متوفرة للقوى الثورية لتسلم مقاليد الحكم وإكمال بناء المرحلة الوطنية الديمقراطية وللسير بيات نحو الثورة الاشتراكية . غير أن تفكك الجيش لم يكن سوى الخطوة الأولى في القضاء على الجيش « كجهاز قمع » والذي اعتبره لينين « أشد الأدوات تعجراً في اسناد النظام القديم ، وأشد حصون الضبط البرجوازي نصلاً .. » . أن الحل القهائي لن يتم إلا بحل الجيش « كجهاز » وإعادة تركيزه على أسس ثورية جديدة . أن خطة قاسم كانت تهدف إلى إعادة الأمور إلى نصابها « في الجيش وإعادة الضبط العسكري القديم وبدأ بنضوية العناصر الثورية فيه بصورة تدريجية وأعيد اعتبار كبار الضباط ذوي الميول الرجعية والمعادية للديمقراطية . وتسليمهم مسؤوليات حساسة فيه . وأخذ يطلق التعامرات أن الجيش « فوق الميول والانتهاجات » غير أن هذه الخطة التي كانت جزءاً من خطة البرجوازية الوطنية الحاكمة في الهجوم العام على الحركة الثورية وطمعها الحزب الشيوعي - كانت بمثابة السيف الذي أطاح بها هي نفسها ، في ثورة الردة في شباط ١٩٦٢ . وبند شباط حتى الوقت الحاضر صفت وبوحشية جميع العناصر الوطنية والثورية وحتى تسم من الحادية ، وأن هذه الحملة قد شملت ليس الضباط نصب بل حتى الجنود وضباط المصف . وأعيد اعتبار العديد من كبار الضباط الرجعيين - وحتى عملاء العهد المباد . أن التطورات التي حدثت على الجيش خاصة في شباط ١٩٦٢ حتى الوقت الحاضر قد عززته أكثر من أي وقت مضى « كجهاز قمع » ضد الحركة الشعبية الثورية ، وجعلت منه الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها نظام الحكم القائم .

٢ - من الخطأ تعداد - كما جاء في التقرير - المحاولات الانقلابية الفاشلة وغير الفاشلة والتي حدثت منذ ١٤ تموز حتى الوقت الحاضر ومحاولات الاستخلاص من ذلك انه أولاً : أن الجيش كؤسسة أو حصن للدولة - قد خرق ضيقه منذ زمن طويل ، هو أداة يمكن استتارها واستخدامها « وتاليا : أن أية طبقة لن تستطيع الوصول إلى الحكم دون أن تعتمد الجيش وسيلة أساسية » كان على كاتب التقرير التوقف قليلاً للاستجابة على السؤال التالي : ما هي الطبقات التي اعتمدت أو التي تعتمد على الجيش كؤسسة أو حصن للدولة ؟ وصولها إلى الحكم ؟ والجواب يمكن عملاً من ١٩٦٢ فإن المحاولات لم تكن سوى محاولة من نفس الدرجة من الضئيلة ، فيما لو حاول حزناً خرق الضبط العسكري والقيام بانقلاب من الظروف الراهنة ، أن الحركة ستكون ذاتية لمعظم كبار ومتوسطي ضباط الجيش وحسب . قسم كبير من صفه معركة حياة أو موت . أي أن المسألة لن تكون مسألة تبديل هذا الجهاز من المسكر الواحد بنجاح آخر ، أقل أو أكثر منه رجعية ويمنية ، أنها سوف تعني مرحلة تاريخية جديدة ، ولذلك فإن مقاومة الانقلاب الذي ستقوم نحن به ستكون اضماًفا مضاعفة لأي انقلاب تقوم به أية فئة أخرى . ٢ - أن الرأي الذي يحكمه التقرير والقتال بأن « ميدان الحركة الرئيسي بغداد » وأن الضرورة التي توجه بنجاح إلى رأس السلطة المخفلة في بغداد كتيلة بانها الحركة في كل البلاد من أقصاها إلى أقصاها « ... نقول أن هذا الرأي شيء خاطيء وخفيّر جداً ويبدو لي



الشهيد خالد أحمد زكي بطل انتفاضة الأهوار

من كتابات الشهيد خالد أحمد زكي

الخاصة داخل الحكم نفسه وكذلك تصاعد نضال الجماهير السياسي والاقتصادي ، وقد لعبت الثورة في كردستان دوراً هاماً في هذا الصدد . ٢ - أن الجيوب الرجعية منتشرة في طول البلاد وعرضها وتنتقل بصورة أساسية في بقايا الإقطاع وكبار الملاكين وحتى متوسطيهم وبعض شيوخ العشائر الرجعيين هذا في الريف . أما في المدن فينتظرون في كجهاز الراسماليين والفتات السياسية المعادية المختلفة بالإضافة إلى بقايا جهاز الأمن وعملاء الاستعمار ووكلاء شركات النفط ... الخ . أن هؤلاء جميعهم لن يقفوا بكفول الإيدي تجاه الانقلاب الشيوعي يقوم به الشيوعيون وهؤلاءهم بل سينضمون أنفسهم إلى جيش ثورة الردة . لذلك فإن الحركة لن تنتهي حتى في حالة نجاح الضرورة في بغداد وليس كإتيا إبداً مجرد « التفكير » في أحداث نشوب حروب أهلية ، بل يجب عند تخطيط استراتيجية النضال المسلح - أن نضع مسألة الحزب الأهلية بمثابة الشيء الهتمي والذي لا نأمن منه ، إذا كان جديين في إقامة سلطة تحالف العمال والفلاحين ، حتى إذا أمتا بصحة تكتيكهم ، فإن هذه السلطة ستكون ذاتية من خرقه من قبل ضباط صفار أو من قبل ضباط صف وجنود . وأن الحالة الأخيرة لن تكون ممكنة إلا عند نضوج الوضع السوري العام وتساعد القضايا المسلحة وغير المسلحة للجماهير على نطاق القطر ككل . وكما دلت تجارب الانقلابات في العراق بعد شباط ١٩٦٢ بأن تلك المحاولات لم تكن سوى محاولة من نفس الدرجة من الضئيلة ، فيما لو حاول حزناً خرق الضبط العسكري والقيام بانقلاب من الظروف الراهنة ، أن الحركة ستكون ذاتية لمعظم كبار ومتوسطي ضباط الجيش وحسب . قسم كبير من صفه معركة حياة أو موت . أي أن المسألة لن تكون مسألة تبديل هذا الجهاز من المسكر الواحد بنجاح آخر ، أقل أو أكثر منه رجعية ويمنية ، أنها سوف تعني مرحلة تاريخية جديدة ، ولذلك فإن مقاومة الانقلاب الذي ستقوم نحن به ستكون اضماًفا مضاعفة لأي انقلاب تقوم به أية فئة أخرى . ٢ - أن الرأي الذي يحكمه التقرير والقتال بأن « ميدان الحركة الرئيسي بغداد » وأن الضرورة التي توجه بنجاح إلى رأس السلطة المخفلة في بغداد كتيلة بانها الحركة في كل البلاد من أقصاها إلى أقصاها « ... نقول أن هذا الرأي شيء خاطيء وخفيّر جداً ويبدو لي



حول إستراتيجية علوش ونقده للجهالة الشعبية الديمقراطية

ونظرياتها او « دغدغتها » بالاحلام الوردية . ذلك ان نتائج التحليل ، التي تصعبها وتبنيها يوما بعد يوم وقائع الحياة ، تؤكد لنا اننا سنضطر شئنا ما ايننا ، الى مواجهة الواجهة العربية كحدود رئيسي ( وبماشر ) بالنسبة لنا كبقاومة : في الاردن ، ويشكل مختلف نوعا ما ايضا في لبنان ، وبالنسبة لنا كحركة تحرر عربية : في سائر اقطار الشرق العربي ) على المدى الاستراتيجي اي بمعنى اخر انه سيترب علينا حل النفاض مع الواجهة ، قبل ، وشكرا لازم من اجل ، اهرار هفنا الاستراتيجي في التعدير ونهر العدو الصهيوني . اذا كانت هذه هي الحال فاي معنى يقي لعدم اعتبار الواجهة عدوا ؟ بل اي معنى يقي لانتاير التناقض معها فانويا مع ان وقائع الحياة تضطربنا ( او بالحرى تضطر لنا على علوش ) الى الاعتراف بان هذا التناقض ، الثاوي زعما ، « تصل خطونه احيانا خطورة التناقض الرئيسي او تريد » . ( ٢٧ ) الحق الوحيد لنا في هذه الحالة سنخل المعركة ، كما خلفنا القوامة فعلا ، وقد حببت الالهام والامال عمن ابصارنا ضرورة الاستعداد لها . هنا اذن ٢٧ - علوش ، نحو استراتيجية جديدة ، دراسات عربية عدد ٤ ص ١٦٦ .

لا شك ان كل موضوع « التناقض الرئيسي والثاوي » هنا اذا اخذت بهويها التخطيطي البسيط تبقى مجرد افران في « الاصلاحيات اللغوية » غير ذي قيمة جدية في توجيه الممارسة العملية . فاذا كان التناقض الرئيسي هو ، بالتعريف ، التناقض البارز والساخن ، الذي ينف في مقدمه التناقضات خطورة واهمية ، نما معنى ان يقال ان هناك تناقضا اخر ، ثانويا ، تصل خطورته خطورة التناقض الرئيسي او تريد ؟ واذا كانت الاهمية العملية لفهم التناقض الرئيسي تكمن في الدلالة على الاتجاه الذي ينبغي ان ينصب عليه الجهد الرئيسي للقوى الثورية ، في تحديد التناقض الذي ينبغي ان تركز جمل طاقات الثورة على حله ، نما معنى الامرار اذن على ان التناقض مع الواجهة لا يزال ثانويا مع انه يشكل الان ولفترة طويلة قامة محور الجهد الرئيسي الذي يمتلك معظم طاقات الثورة ، عمليا وينبغي النظر عن رادنا وتبيننا ؟

ان السيد علوش ، رغم تاكيده على ضرورة تضوع هذه المسألة لغاية عملية - رغم اعتراضه اولا على الاتجاه الذي « يعتبر ان التناقض الرئيسي هو العدو الصهيوني » ، ان ما مءاء اءاءء ثانويين ( دراسات عدد ١٥ ) يعود مرارث عديدة ، بلا دراسة علمية ولا هم يحزنون ، الى تريب المزعومة للعدوء : العدو الصهيوني هو العدو الرئيسي ، رئيسي الواجهة هي العدو الثاوي ، وكى له المئين ش « الدراسة » . ولكن نظرا الى ان السيد علوش يكتب هذا بعد ايلول ، ولا بد ان يواجه التساؤل التالي : كيف يمكن التوافق بين هذه المسألة القبلية البائعة والواقع التي يلهمها اي ظل في شوارع بان باصلمه العشرة ( مع الاعتذار لتأخيراته ) ( انه ) لا شيء سوى « التميم العالي : سوف نسمم الكثير من التناقضات الثاوية ، ... نسمم تلافينا الرئيسي » . مرة اخرى : مخرج لفظي من مأزق واقعي سياسي ومخرج لفظي ، فوق ذلك ، يطرح بـ بعد ان وقعت الماس في الراس لعلنا » . مر ايلول .

تعميمات السيد علوش ، حيث يقول أن «الوحدة الوطنية» تقدمية لأنها «معالجة للاستثمار والبربرالية والرجعية والصهيونية والاستبداد والاستغلال أيضا كان» . (المصدر السابق ص ١٥٠) ولك أن تزق بماكس تفكيرك دون أن تقوم بفتح «الوحدة الوطنية» تضم تجارا ورأسماليين وملاك أراضي سابقين وحقولين ولاتحين تلقى على هدف واحد هو «التحرير والعودة» ، كيف يمكن لها أن تكون معادية «للاستغلال» كان» . أم أن السيد علوش لا يعتبر استغلال التجار والكيروادور وملاك الأراضي للعمال والفلاحين استغلالا لا يعترف بالاضطهاد الطبقي اضطهادا ؟ هكذا تتحول الدعوة الى «الدراسة العلمية» والى «استيعاب علم الجيلة» والى «اللعق» و «التخصيص» ، تتحول الى «الممارسة النظرية العلمية» ، السى استرادار لعقني لا يفترق الى الدراسة العلمية منسحب بل وايضا الى الحد الأدنى من التفكير المنطقي والتدقيق في معاني الكلمات . أخيرا فليسمح لنا نحن علوش أن نسميهم من هذا السؤال : هل يدل تفكير السيد علوش على شيء غير الابتعاد عن التحليل العلمي ، وان نضيف اليه ، بل وحتى من قواعد التفكير المنطقي السليم ؟

مرة أخرى : اذا كان «علم الاستراتيجية والتكتيك في الماركسية» يعلمنا ضرورة تحديد الأعداء الرئيسيين والالتقوين ، فإنه يفصل ذلك من أجل أن تراهم أمامنا ، وتراهم الجماهير ، يوضح ، حتى نعرف الى أين نحن متجهون . هنا أهمية هذا التحديد تكمن في كونه دليلا للمصل ، في قدرته على توجيه الفضل الثوري في الممارسة . ولكن حين يفرض «التحديد» وراء مسفلة من نوع : «أعداء الثورة هم القوى المضادة للثورة» ، فإنه يتحول الى مجرد تلبية شكلية لواجب السى فالأداة منه على صعيد توجيهه الفعلى للشعاط العلمي ، لا يعطى شعور من الاطمئنان الزائف الى الانسجام الشكسى والظاهري منسحب ، مع متطلبات «علم الاستراتيجية والتكتيك» ، أيضا هو سى مضمونه العلمي ، أقرب منه الى علم «تفسير الماء» بعد الجهد «بلاء» .

مما لا شك فيه أن «وقف الرجعية» يختلف باختلاف مصالحها وتناقضاتها الخ... وبالتاليكذلك هناك «داخل الرجعية .. أعداء متدرجون : أعداء حاليون وأعداء مقبلون .. الخ» (ص ٢٠) . وأن من الضروري أن نميز بين هؤلاء الأعداء . إلا أن هذا لا ينسى ، من الجهة الأخرى ضرورة الإدراك الواضح لعقبة أن الرجعية بتكاملها ، بفضل النظر عن أسسها وقائما واخلاف بعضها من وتناقضاتها من على المدى الاستراتيجى مدو رئيسي من أعداء الثورة ، بمعنى أنه ينبغي تصنيفها كشرط استراتيجى لا هراز لتصور خلال المرحلة التاريخية الحالية من انظر الثورة والحركة الآن ضرورة التمييز بين الأعداء المتدرجين داخل الرجعية هي مسألة متعلقة بالتكتيك أكثر منها برسم البرنامج الاستراتيجى . ولأن السيد علوش لا يميز بين الاستراتيجى والتكتيك «بمفهوميها الجري ، بل بافهوم التجريبي الجسمل» فإنه لا يستطيع أن يترك أن التمييز بين «الأعداء الحاليين والتقبيين» هو مسألة مختلفة بالتكتيك وليس ترجمة آلية وبمباشرة للتمييز

٢٠ علوش : نقصد تقرير ج . ش . د .

دائما أن النظام الرجعي هو عدو رئيسي وببساطة للبلدية لنا كحكمة ، وأنه لا بد من التحليل الأخير من أساطله جميع النظام وطني ديمقراطي ، حتى هنا ظلت الجبهة طوال سنتين تمارس أية دعوة معادية إلى الأساطل الفوري لهذا النظام وتؤكد إمكانية ضرورة « الفعالية » المستتعدة ضمن ظروف ازدواجية السلطة (٢٣) .

فقط بعد أزمة حزيران ١٩٧٠ ، وات الجبهة أن هذه الصراع بين السلطتين « قسد بلغت نبرتها بحيث أن الأزمة القائمة ، ستعبر موضوعيا وبغنى النظر عن ارفانها ، مسألة السلطة على جدول الأعمال » (٢٤) . وفقط بعد قبول الأردن بيشروع ريجرز وجنتس الجبهة أن مخططات الدسوة قد نجحت وتحت طور التنفيذ ، وأن هذا يجعل من النظام الرجعي عدوا « حاليا » ينبغي تعبئة القوى من أجل أسقاطه (٢٥) . لحالنا أن ينشأ السيد علوش كل هذه الحقائق ويحاول أن يرز لنا صورة مژرة مسطحة أكثر وممارسة ج ش .

تبقى هنا نقطة أخيرة لا أهمية لها بعد ذاتها ، إلا أنها تقودنا إلى مناقشة مسألة جويريه . إن تأكيد علوش على « أننا إذا كنا مضطرين لجبهة النظام في الأردن ، فما من داع لتأخير الحرب على النظام فسي المغرب » ، هذا التأكيد ليس أكثر من تلاعب لفظي يشد من الصدد حين يريد في مجال الحديث عن موقفنا إزاء الرجعية ونظماتها المختلفة . ذلك أن من الواضح أنه ليس من مهمة منظمة أردنية - فلسطينية الجبهة الشعبية الديمقراطية أن تضطلع بمهمة إسقاط النظام في المغرب وأن تنوب عن الحركة الثورية المغربية في هذا المجال . وأن كان من صلب مهامنا أن نتضامن مع الثوريين المغربية وتبادل معهم الحزن الذي والسياسي وتتصدى لفضح النظام المغربي خصوصا عندما ينخذ مواقف أو إجراءات ذات آثار سلبية على الفضل المادي للديمقراطية . إذا كانت هذه المهمة الأخيرة تعتبر في عطف ناجي علوش « اشهارا للحرب » ، فإن ثمة أكثر من « داع » لذلك . ألا بدون همة النوع من « اشهار الحرب » لا يعود ثمة من مضون على صيغة علوش نفسه الداعية إلى « تعريب القضية تضالنا من أجل انتقامها » إلا ألا كان المصود « بالتعريب » التضامن مع الرجعية العربية المضادة للثورة ، ولا أقل أن أحدا يجوز على القول بـ « أن تضامنا من داع النوع سوف « يتقصد » القضية تضالنا ، والاشتهار ، في الوقت نفسه ، بالتشدد بعام « الاستراتيجيية والتكتيك في الماركسية » .

هذا بد لنا أن نلاحظ أن الجبهة الشعبية الديمقراطية كانت دوما شديدة الفتنة في تحديد مهامها من وجهة النظر هذه ، وقامت طوال سنتين الفترات « فوق - القومية » التي كانت تضغط عليها ، ومن الداخل والخارج في آن معا ، من أجل

٢٣ - راجع تقرير المؤتمر التأسيسي للجبهة الديمقراطية . ومن أجل تلميح محدد ليرف الجبهة إزاء هذا الموضوع راجع مقالة بلال الحسن : « أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني » (شؤون فلسطينية ، رقم ١ ، آذار ١٩٧١ ، ص ٤٢ - ٤٤ ) .

٢٤ - من تعميم داخلي للجبهة الديمقراطية حول « أسباب ونتائج أزمة حزيران » .

٢٥ - راجع : « الشرارة » ، عدد ٨ - ١٥ - ١٩٧٠ - ١٧٠٠ ، المقتل ، الانتحار .

بقلم

ثابت أبو الليل

دفعها الى تنفي ما يسمى « باسراتيجية عربية » تجعل منها بديلا يتوب عن سائر حركات التحرر الوطني العربية فسي اداه مهباتها . ولانطلاق مثلا انه على الرغم من ان ج. ش. د. كانت دائما تطرح ضرورة اسقاط النظام الرجعي في الاردن واقامة نظام وطني ديمقراطي كمهمة استراتيجية ( وليس دائما كمهمة تكتيكية مباشرة ) ، الا انها لم تكن تتبنى شعارا من هذا النوع في لبنان حيث يقتصر برنامجها ( استراتيجيا وتكتيكا ) على حماية المقاومة وضمان حرية تحركها الى جانب التضامن مع الحركة الوطنية والنزوية اللبنانية ودعمها في كل مهباتها ، وذلك على الرغم من ان الواجهة كانت متطك وجودا تنظيميا وعسكريا في لبنان وماويزما ( وان لم يكن مساويا في الحجم والمفعالية ) لوجودها في الاردن ، وعلى الرغم من ان النصوص القائل في لبنان لا تقل رجمية عن « اخيه » الاردني . ففي الاردن كانت المقاومة ، و ج. ش. د. كجزء منها ، تشكل موضوعيا ، وبغض النظر عن النصوص الايديولوجية والحدود والافتراضات الذاتية التي فرضتها عليها قيادتها ، جزءا عضويا من الحركة الوطنية الأردنية . وكان عليها ان تضطلع بمسؤولياتها الكاملة، باعتبارها جزءا من هذه الحركة ، تجاه حل مضكلات التحرر الوطني والديمقراطي في الاردن ، ويمكن احد الاسباب الرئيسية لتفكها في ايلول ( ١٩٦٦ ) في اجهابها من تلبية هذه المسؤوليات ( بسبب التصور الايديولوجي القطعيي القائل في قائلتها ) . بينما كانت الحركة الوطنية اللبنانية ، في المقابل ، مستقلة كيانا من المقاومة وتفرقت عليها مهمات ليست فاجحة في القناع الضبابي للصهيونية وان كان هذا الكفاح يشكل جزءا منها . وليس لك فقط لان الاردن لا القاعة الاساسية للذرة ، او بسبب « وجود اكنوزة ايتام شعبنا فيه » ، بل ، في الاساس وبالدرجة الاولى ، لانه منذ ان اقدم العرش الهاشمي على ضم الضفة الغربية للاردن الى ملكته أصبحت « فلسطين » عليها جزءا من الاردن ( او بالعكس اذا شئت ) واصبحت القضية الوطنية الأردنية - الفلسطينية (ضفة واحدة متكاملة ... بحيث لم يعد بالامكان التحدث عن ثورة بحتة ، بل عن ثورة أردنية - فلسطينية » (٣٧) .

من الواضح ان ج. ش. د. هنا تلقى مع علوش في قوله ان « الفلسطينيين في

٣٦ - وتلك هي النتيجة الرئيسية التي يؤكدنا تقرير ج. ش. د. حول حملة ايلول والتي لا يتعرض لها علوش الا هامشيا .

٣٧ - من تقرير المكتب السياسي الى المؤتمر القاسمي للجهة الشعبية الديمقراطية .

الحق الغروية والمشرية هم اردنيون ولهم الضخ الذي الحق في تقرير صيرهم واختصار النظام الكلي يريدون « ١٩٨٠ » اننا نكتيكات من هذا القوق لها نتائج سياسية والا اصعبت مجرد استقطامات لفظية . واول هذه النتائج انه لا يجوز ان يقول هذا الكلام ان يخاض من الى ان « استقامت السلطة المحلية في الاردن ... يعني ان تقوم جهة وطنية اردنية في التي تولي هذه المهمة . وتكتسي نحن ( اي القوق ) ان تكون قوة وطنية عسكرية هامة تستند اليها هذه الجهة (١٩٨٠) . فالحق الاخير يتضمن اللجوء مرة اخرى الى التمييز بين الحركة الوطنية الاردنية والقومية باعتبارها مستقيمتين كيانا من بعضهما ونفوزع الادوار والمهام بينهما : الاردنيون يقيمون سلطة وطنية ، ونحن ، الفلسطينيين والقومية ، نتخفي بجمعيهما ضمنها في تحرير فلسطين ولا يجوز لنا ان ندخل في الشؤون الداخلية الاردن . لذلك كانت ج. ش. د. ترفض دائما الوصف الذي يتناول العلاقة بين القومية والنظام من وجهة نظر « السيادة » ، اي اعتبار الحركة حركة تحرير لشعب قريب من البلد عليها ان لا تقامز مع « سيادة » الدولة التي « تستضيفها » ، كما كان الحال مثلا بالنسبة للقومية في سوريا والى حد ما في لبنان . وكانت الجهة الديمقراطية تعبر دائما عن ضرورة النظر الى العلاقة بين القومية والنظام باعتبارها سراعا بين حركة وطنية ونظام رجعي يبنني كلالها الى البلد نفسه . وهذا الخط ، الذي يوافق عليه السيد علوش ايزن ولفظيا ويحيى عمن استخلاص نتاجه السياسية ، يقود بالضرورة الى الغاء نظرية توزيع الادوار ( الحركة ) الوطنية الاردنية مهيمنة الفصل ضد النظام ، والقومية مهيمنة « تحرير فلسطين » واستبدالها بضرورة قيام جهة وطنية اردنية - فلسطينية ، تكون الحركة جزءا منها ، وتأخذ على عاتقها المجهتين معا ، التمسك بالاحتلال الصهيوني وانجاز التحرر الوطني الديمقراطي فسي الاردن ، كمهيمن مرتبطتين جليا . ان نظرية توزيع الادوار والتفريق بنطق « السيادة » ومفهوم « الدولة الخفية » بالنسبة للاردن لا بد ان يؤدي بالقومية الى الوتوع في الشرك الذي تنصبه لها الترجعية العربية ويجهلها خاضعة « لسقف » التسوية السياسية نتيجة عجزها عن ايجاد « الحلقات الوسيطة » بين هذا الاستراتيجية البعيد المدى ( تحرير فلسطين من اثر البحر ) وبين مهابتها المراهنة المثقاة في ظل الواقع القائم . ذلك ان مفهوم « السيادة » و « الدولة الخفية » يجهلان من القومية « ثورة » ملقطة فسي الهراء لا تنقي الى اي كيان سياسي موجود ومحدد ، وغير قادر بالتالي على التعامل مع الوقائع السياسية الجارية الا من خلال الانظمة العربية التي تشكل « التسوية السياسية » جوهر استراتيجيتها . ونظريتنا توزيع الادوار بين الحركة الوطنية الاردنية والقومية ( القابضة ) من مفهوم الدولة الخفية ) لا بد ان تقسود ( فيس سقط بالنتيجة الانظمة وانما ايدى فسي القشاش السياسي المحلي ) الى نظرية توزيع الادوار بين القومية والانظمة العربية : « القومية تحرر فلسطين » ، والانظمة « تزيل آثار العدوان » ، ولا تناقض يبين الموقنين .

— البقية في العدد القادم —

٣٨ — ٣٩ — علوش : نحو استراتيجية جديدة — دراسات عدد ٤ — ص ١٥١ .



## المؤتمر الأول للتنظيم الموحد لمنظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي يعلن تأسيسه



## منظمة العمل الشيوعي في لبنان

## المراهنة على الموقف الاميركي ومسألة الضغط على اسرائيل

منذ ان فتحت السياسة المصرية باب الحوار مع اميركا بقبولها مشروع روجرز ، وهي تراهن على ضغط اميركي على اسرائيل . فاسرائيل متصلة في شروط التسوية السلمية على صعيد الاحتفاظ بجزء من الاراضي المحتلة ، وبالتسوية لصر ، الاحتفاظ بشرم الشيخ الذي قال عنها دايان ان الاحتفاظ بها اهم من السلام نفسه .

كانت السياسة المصرية تراهن من خلال الحوار مع اميركا والقبول بشروع روجرز ، على هامش الخلاف القائم بين اميركا واسرائيل حول مسألة تعديلات الحدود - على الخصوص - وشروط التسوية السلمية - على العموم - فاميركا لا تجد مبررا لتعديلات اساسية على الحدود ، كما تريد اسرائيل .

وهذا عام - اي هذا القبول المصري بشروع روجرز - والسياسة المصرية تصطدم في كل فترة بالحقيقة الرئيسية للتسوية السلمية : التصلب الاسرائيلي واصرار اسرائيل على التوسع . . . أي بتعبير اخر اصرار اسرائيل على تفسيرها الخاص لقرار مجلس الامن ، وهو الانسحاب من الاراضي المحتلة ، لا من كل الاراضي المحتلة - كما هو التفسير المصري .

ومنذ فترة ذكر دايان ان اقتراح مصر بفتح القناة كجزء من تسوية شاملة معناه قبول اسرائيل بالتفسير المصري لقرار مجلس الامن ، بينما تصر اسرائيل على ان فتح القناة مسألة منفصلة لا علاقة لها بشروط التسوية .

امام هذا التصلب الاسرائيلي كانت اوام السياسة المصرية تتركز حول امكانية قيام اميركا بضغط على اسرائيل بيجورها على القبول بالتمهيد بالانسحاب الكامل من سيناء . ومن اجل ذلك قدمت مصر « الحد الاقصى » من التنازلات ، اي كل شيء يؤدي الى اعتراف فعلي بوجود اسرائيل ، من ضمانات دولية على الحدود ، الى حرية الملاحة . . الخ - كما ذكر ذلك هيكل بتفصيل في مقاله الاخير - واعتبرت القاهرة انه ، بعد هذه التنازلات ، لا يمكن لها ان تقدم شيئا الا على حساب اراضيها ، وهذا امر لا يجوز احد من الحكام على تقديمه .

وبعد هذه التنازلات انتظرت السياسة المصرية « مبادرة اميركية ما للضغط على اسرائيل » ، واصبح شعار الدبلوماسية المصرية هو : « لماذا لا تضغط اميركا على اسرائيل ؟ » .

وتوجهت الدبلوماسية المصرية الى المصالح الاوروبية التي يجمعها فتح قناة السويس ، بالدرجة الاولى ، فاغلاق القناة يؤثر عليها ويرفعها بالتكاليف ، وهي اكثر الدول تضررا

من اغلاق القناة مع الاتحاد السوفياتي .

وتوجهت الدبلوماسية المصرية الى اوربانا فاطمها من خلال مصالحها الحيوية على أمل قيام اوربوا الغربية بالتأثير والضغط على اميركا كي تضغط ، هي بدورها ، على اسرائيل . ولكن اوربوا لا تستطيع اكثر من تأييد الموقف المصري ، اذ كيف يمكن ان تضغط على اميركا وبأي وسيلة ؟

وفي هذا الجو الاوروبي الذي اصبح مؤيدا للطلب المصري واقتراح فتح القناة الذي تقدمه السادات ، جاء روجرز الى الخطة ، واعتبرت السياسة المصرية ان زيارة روجرز هي الفرصة الاخيرة لفتح القناة ، وقيام اميركا بضغط على اسرائيل بشأن ما سمته « التمهيد بالانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة على اساس جدول زمني يبدأ تنفيذه بعد فتح القناة لمدة محددة » .

ولكن روجرز اعتبر زيارته مجرد وساطة بين الطرفين ، واعتبر ان مهمته محصورة بايجاد جو مناسب لتقريب وجهات النظر وتقديمه تنازلات متبادلة على « مناطق الخلاف » بشأن فتح القناة - على حشد تعبير روجرز - .

فضافة تكشف محدود رياض ان المراهنة المصرية على « ضغط اميركي على اسرائيل » هي مجرد وهم ، وان زيارة روجرز كانت مجرد خداع ومناورة وكسب للوقت ، فاسرائيل لم تزل متصلة ، واميركا لا تضغط عليها ، ويسال رياض روجرز ثلاثة اسئلة - كما روى ذلك لجريدة « اللوموند » - ولم يلق سوى « ثلاثة لا » : فاميركا لا تستطيع الضغط على اسرائيل !

وهكذا تصطدم السياسة المصرية باوهامها عن هامش الخلاف الاميركي - الاسرائيلي ، فاميركا لا تضغط على اسرائيل بالرغم من خلافات هامشية على الحدود ، لان اسرائيل تتمتع باستقلال محدود تابع من تكوينها الداخلي كدولة صهيونية توسعية ، واميركا تجد في هذه الدولة الصهيونية التوسعية قاعدة لصالحها الاستراتيجية البعيدة - في المنطقة . . واذا كان هناك خلاف محدود بين المصالح الاميركية الالية والمصالح الاسرائيلية ، فان اميركا تجد من مصلحتها ، ان تتشارك لاسرائيل حريتها الكاملة واستقلالها المحدود في مواقفها وتصلحها .

هذا على الصعيد العام ، اما على صعيد فتح قناة السويس ، فان اميركا ابعد الدول عن النظر من اغلاقها ، وهي غير مستعجلة فعلا . .

اما اسرائيل فمصلحتها الاقتصادية المباشرة ان تظل القناة مغلقة ، فذلك يساعد على تشغيل خط الانابيب الذي افتتحته في المصام الماضي من « ايلات الى عسقلان » . . هذا التصلب الاسرائيلي ، الدعوم بمساندته السياسة المصرية « عدم قيام اميركا بالضغط على اسرائيل » ، يرتكز الى جدار عسكري صلب والى توازن في القوى لم ينزل لصالحها تماما .

\*\*\*

امام هذا كله ، تدور السياسة المصرية على نفسها ، وتصطدم في كل فترة باوهامها ومراهنتها على الموقف الاميركي ، وبعد عام من القبول بشروع روجرز ، لا تجد السياسة المصرية نفسها - الا وهي تقول بان اميركا تدفع وتناور ، ومع ذلك فان القاهرة لا تنقل باب الحوار مع اميركا ، اذ لا يمكن - على حد تعبير هيكل - الصدام معها ، ولا بد من العمل باستمرار على تحييد موقفها من خلال الحوار والضغط - أي ضغط ؟ - . اي لا بد من استمرار المراهنة على الموقف الاميركي على أمل ان يضغط على اسرائيل !!

### هذه الملاحظات

ليس هذا المجلد ترجمة لكتاب صدر بالفرنسية فحسب ، انه ثمة تعاون وثيق قام طوال عام بين المؤلف والمترجم . فقد نفع المؤلف الاصل قبل ترجمته مطوعا اياه لا ينتظره القارئ العربي الذي لا ينظر الى تاريخ مصر المعاصر من بعيد ، بل يعيشه او يشهد اثاره على حاضره ومستقبله . ثم ان المؤلف كتب مقدمة خاصة بهذه الطبعة و اضاف اليها فصلا جديدا وتذييلا أعدهما للطبعة الفرنسية الثانية التي تصدر بعد هذه الطبعة بضعة اسابيع . هكذا بات التحليل يصل الى ابواب ١٩٧١ بعد ان كان في الطبعة الفرنسية الاولى ينتهي مع نهاية ١٩٦٨ .

أما مضمون الكتاب فليس لنا الا ان نستعيد فيه شهادة الباحث الماركسي الكبير شارل بتلهم ( في جريدة لوموند الفرنسية ) :

« يشكل كتاب محمود حسين « الصراع الطبقي في مصر » مشاركة هامة في تحليل المجتمع المصري والتناقضات التي غنت فيه خلال الاعوام العشر الماضية .

« ... والكتاب يلام على نحو ملحوظ الجودة بين تحليل ملوس للأحداث والقوى الاجتماعية والسياسية المتحركة وتحليل آثر التصورات - وللأوامم - التي كانت تلك الحركات « تعاش » من خلالها . والدور الذي يضطلع به ، في الكتاب ، ما يسميه المؤلف « وجهة نظر الجماهير » والتحليل الطبقي ، يشهد بنهضة النظرية الماركسية ويدعوها مرحلة جديدة ... »

الثن ٨٠٠ ق.د.

١٠٥٠ ق.س.

دار الطليعة للطباعة والنشر  
بيروت

مجموع جلدات

### الصراع الطبقي في مصر

من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠



دار الطليعة - بيروت